



مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل



السنة التاسعة، العدد 31
المجلد الثاني، سبتمبر 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481



<https://uohjh.com/>



j.humanities@uoh.edu.sa

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربعة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر. وقد نُحِتَت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل "آر سيف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أُطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين -من مختلف بلدان العالم- من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، ووفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقاً للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

- 1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
- 2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
- 3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعته باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المحلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

أولاً: شروط النشر

أولاً: شروط النشر

1. أن يتسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلماً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانياً: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. في حال (نشر البحث) يُزوّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلماً لبحثه .
3. في حال اعتماد نشر البحث تؤل حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحق لها إدراجه في قواعد البيانات المحليّة والعالمية - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجاز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثاً: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

رابعاً: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلباً للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:
 - أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشره (ورقياً أو إلكترونياً)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.
 - ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلماً من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلماً من الرسائل العلمية للماستير أو الدكتوراة.
 - ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.
 - د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.
- هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7
2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعيُّنه من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونياً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداها بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولاً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000 ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أولاً وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغياً.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمن إحدى الحالات التالية:
 - أ. قبول البحث للنشر مباشرة.
 - ب. قبول البحث للنشر؛ بعد التعديل.
 - ج. تعديل البحث، ثم إعادة تحكيمه.
 - د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.
11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولاً منه عن النشر، ما لم يقدم عذراً تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا تردّ البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. هيئة تحرير المجلة الحق في تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنياً.

المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد بن إبراهيم السيف

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. نوف بنت سالم الشمري

أستاذ البلاغة والنقد، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عمر عبد الله العنانزة

أستاذ الإدارة الفندقية، جامعة اليرموك
المملكة الأردنية الهاشمية

أ. د. عبد العزيز بن سليمان الغسلان

أستاذ السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

أ. د. سيندر دوفتشين

أستاذ تعليم اللغة، جامعة كيرتن، أستراليا

أ. د. عبد الله محمد أبو تينة

أستاذ القيادة التربوية، جامعة قطر، دولة قطر

د. عمر عبد الله الصمعاني

استاذ تنمية المواهب والابتكار المشارك، جامعة حائل
المملكة العربية السعودية

د. ثامر بن عيسى العميم

أستاذ اللغويات التطبيقية المشارك، جامعة حائل
المملكة العربية السعودية

أ. ممدوح نويجع الرشيد

سكرتير هيئة التحرير

د. محمد بن حسين أوانق أحمد

محاضر أول (Senior Lecturer) في دراسات اللغة العربية
جامعة ملايا، ماليزيا

مدير إدارة التحرير

د. علي بن عيسى الشمري

أستاذ المناهج وتعليم اللغة العربية المشارك، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود - مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour

University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - قياس وتقييم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود - التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت - الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim

Lakehead University - CANADA

Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين - الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس - سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve

University of Paris 1 Panthéon Sorbonne

Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود - الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة - فلسفة التربية

التحول الرقمي في القضاء السعودي: التحديات والممكنات، وأثره في تحقيق العدالة – ديوان المظالم أمودجًا Digital Transformation in The Saudi Judiciary: Challenges, Enablers, and Its Impact on Achieving Justice - The Board of Grievances as a Model

د. راكان بن فهد الحربي

أستاذ القانون المشارك، قسم الدراسات الإسلامية والعربية، كلية الدراسات العامة، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية.

<https://orcid.org/0009-0005-8774-0734>

Dr. Rakan Fahad Alharbi

Associate Professor of Law, Department of Islamic and Arabic Studies, College of General Studies, King Fahd University of Petroleum and Minerals, Kingdom of Saudi Arabia

(تاريخ الاستلام: 2026/01/20، تاريخ القبول: 2025/04/18، تاريخ النشر: 2026/08/01)

المستخلص

يتناول هذا البحث التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية من خلال تحليل تجربة ديوان المظالم بوصفها نموذجًا متقدمًا في التقاضي عن بُعد. وتهدف الدراسة إلى استكشاف أثر التحول الرقمي في تطوير المنظومة القضائية، وتحليل آلياته التنفيذية وأبعاده الاستراتيجية. واعتمدت المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال تتبع مراحل التحول الرقمي في ديوان المظالم وتحليل ممارساته التنظيمية والتقنية. وأظهرت النتائج أن الديوان نجح في توظيف التقنيات الحديثة بما يعزز كفاءة الإجراءات القضائية ويسهم في تسريع الفصل في القضايا، مع الحفاظ على ثوابت القضاء السعودي وهويته المؤسسية. كما كشفت الدراسة عن جملة من التحديات التي تواجه التحول الرقمي، تشمل معوقات تشريعية وتقنية ومجتمعية، إضافة إلى تحديات تتعلق بتهيئة الأفراد والمؤسسات. وفي المقابل، أبرزت الدراسة مجموعة من الممكنات الرئيسة، منها الأطر التنظيمية الداعمة، والتشريعات المرنة، والبنية التحتية التقنية، وتنمية الكفاءات البشرية، بوصفها ركائز لتحقيق التحول الرقمي الفاعل. وتخلص الدراسة إلى أن تجربة ديوان المظالم تمثل نموذجًا مؤسسيًا ناجحًا في التقاضي الرقمي، مع الحاجة إلى تطوير مرحلي مستمر لمواكبة التحولات التقنية المتسارعة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي؛ التقاضي عن بُعد؛ ديوان المظالم؛ القضاء السعودي؛ الممكنات الرقمية.

Abstract

This study examines digital transformation in the Kingdom of Saudi Arabia through an analytical investigation of the Board of Grievances as a leading model in remote litigation. It aims to explore the impact of digital transformation on the development of the judicial system and to analyze its implementation mechanisms and strategic dimensions. The study adopts an inductive-analytical approach by tracing the stages of digital transformation within the Board of Grievances and examining its organizational and technological practices. The findings indicate that the Board has successfully leveraged modern technologies to enhance judicial efficiency and expedite case resolution while preserving the core principles and institutional identity of the Saudi judiciary. The study also identifies several challenges facing digital transformation, including legislative, technical, and societal constraints, as well as issues related to the preparedness of individuals and institutions. In contrast, the research highlights key enablers that support effective digital transformation, such as robust regulatory frameworks, flexible legislation, advanced technological infrastructure, and the development of human capital. These elements collectively contribute to achieving sustainable digital judicial practices. The study concludes that the experience of the Board of Grievances represents a successful institutional model in digital litigation, while emphasizing the need for continuous phased development to keep pace with rapid technological advancements.

Keywords: digital transformation; remote litigation; Board of Grievances; Saudi judiciary; digital enablers.

للاستشهاد: الحربي، راكان بن فهد. (2026). التحول الرقمي في القضاء السعودي: التحديات والممكنات، وأثره في تحقيق العدالة – ديوان المظالم أمودجًا. مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل، 02 (31)، ص 11 – 30.

Funding: “There is no funding for this research”.

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث.

المقدمة

تمثل العدالة مقصدًا ساميًا من مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء، وقيمة إنسانية عليا تقوم عليها استقامة المجتمعات واستقرارها، لما لها من دور في تحقيق المساواة بين الأفراد وصون الحقوق وتعزيز سيادة القانون. وقد أصبح تطوير المنظومات القضائية مؤشراً مهماً يقاس به مدى تقدم الدول، لما يعكسه من استقرار سيادة القانون وتعزيز الثقة في البيئة الاقتصادية. وفي ظل التحولات التقنية المتسارعة، برز التحول الرقمي بوصفه أحد أهم الأدوات التي تعتمدها الدول لتطوير الخدمات القضائية وتحسين كفاءتها، من خلال تسريع الإجراءات، وتيسير الوصول إلى الخدمات العدلية، وتعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة المرفق القضائي. وقد تبنت المملكة العربية السعودية هذا التوجه ضمن مساعيها نحو بناء حكومة رقمية متطورة، انسجاماً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. (ناجي، 2024، ص. 2).

وقد شمل التحول الرقمي في المنظومة القضائية بالمملكة تطوير عدد من الجوانب التنظيمية والإجرائية، من خلال تحديث بعض الأنظمة ولوائحها التنفيذية، وتطوير إجراءات التقاضي، وتفعيل الخدمات القضائية الرقمية، لاسيما في مجالات قضاء التنفيذ والتوثيق العدلي والمصالحة، بالإضافة إلى تطوير المنصات الرقمية المرتبطة بالخدمات القضائية وتعزيز كفاءة الكوادر البشرية وتحسين تجربة المستفيدين. تبني ديوان المظالم خلال السنوات الماضية عدداً من المبادرات الرقمية لتطوير إجراءات التقاضي والخدمات القضائية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. وقد أسهمت هذه المبادرات في تحسين آليات تقديم الخدمات القضائية، مما انعكس على تقدم ديوان المظالم في مؤشرات التحول الرقمي بين الجهات الحكومية وفقاً للتقرير التنفيذي الصادر عن هيئة الحكومة الرقمية (هيئة الحكومة الرقمية، 2024، ص. 20). وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن تقييم الأثر الفعلي لهذا التحول الرقمي على أداء القضاء الإداري السعودي أصبح مسألة جديرة بالبحث والدراسة؛ ولا سيما فيما يتعلق بمدى إسهامه في تحقيق العدالة الناجزة وتحسين جودة المخرج القضائي، إضافة إلى تحديد أبرز التحديات التي واجهت هذا التحول والممكنات التي دعمت تطبيقه.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في بيان أثر التحول الرقمي على أداء القضاء الإداري في المملكة العربية السعودية، ولا سيما من حيث مدى إسهامه في تحقيق مستهدفاته، مع الوقوف على مراحل هذا التحول وأبرز التحديات المرتبطة به، والممكنات التي دعمت تطبيقه في المنظومة القضائية.

وعليه، يتمحور البحث في تساؤل رئيس، مضمونه:

إلى أي مدى أسهم التحول الرقمي في ديوان المظالم في تحقيق العدالة الناجزة، وتحسين جودة المخرج القضائي؟

كما يتطرق البحث لعدة إشكاليات أخرى في صورة تساؤلات، أبرزها:

1. ما هي أهم مراحل التحول الرقمي التي شهدتها ديوان المظالم؟
2. ما هي أهم التحديات والعوائق التي تواجه التحول الرقمي في المنظومة القضائية؟
3. ما هي أهم ممكنات التحول الرقمي للمنظومة القضائية في ضوء تجربة ديوان المظالم؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. استعراض مراحل التحول الرقمي لديوان المظالم.
2. بيان أثر التحول الرقمي في تحقيق العدالة الناجزة، وتحسين جودة الأحكام القضائية.
3. بيان التحديات المحتملة التي تواجه التحول الرقمي، وكيفية التغلب عليها في ضوء تحليل تجربة ديوان المظالم.
4. استخلاص الدروس المستفادة من تجربة ديوان المظالم بهدف نقل المعرفة.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تأتي أهمية هذا البحث في دراسة تجربة ديوان المظالم بوصفها نموذجاً للتحول الرقمي في القضاء السعودي، وذلك من خلال تحليل طبيعة هذه التجربة، وتتبع أهم مراحل التغيير التي مرت بها، واستكشاف ممكنات التحول الرقمي التي أسهمت في إنجاحها. كما يسعى البحث إلى استخلاص الدروس المستفادة من هذه التجربة، بما يمكن أن مما يمكن أن يسهم في تطوير الممارسات القضائية الرقمية على المستويين العربي والعالمي، ويُسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول جدوى التحول الرقمي في تحقيق العدالة وتعزيز ثقة المجتمع في المنظومات القضائية.

وتتمحور أهمية الموضوع، وأسباب اختياره في عدة نقاط رئيسة:

أولاً: دراسة التحديات القائمة في التحول الرقمي، وسبل تلافيها في ضوء تجربة ديوان المظالم.

ثانياً: بيان أهمية التحول الرقمي الكامل في المنظومة القضائية، خاصة بعد نجاح تجربة ديوان المظالم.

ثالثاً: بيان ممكنات المملكة من تحقيق النجاح الكامل للتحول الرقمي في القضاء الإداري.

رابعاً: بيان أثر التحول الرقمي في تسريع الإجراءات القضائية وتحقيق العدالة الناجزة، واستخلاص أهم الإيجابيات، والممكنات الدائمة نحو التحول الرقمي القضائي.

حدود البحث

لقد تم التحول الرقمي للخدمات القضائية في المملكة العربية السعودية من خلال وزارة العدل، وديوان المظالم. ونظراً لصعوبة تناول

وهناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين بحثي، والبحوث والدراسات السابقة، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

أولاً: أوجه التقارب والتشابه:

1. تشابه العناوين في تعلقها بالتحول الرقمي في القضاء العام أو القضاء الإداري.

2. تعرض الدراسات والبحوث للتعريف باصطلاحات البحث، مع تفاوت في التعاريف، وتمايز في الأسلوب.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

تختلف تلك الدراسات والبحوث والمقالات عن بحثي في كونها لم تتعرض للتحديات والمعوقات التي تواجه تجربة التحول الرقمي في المملكة، كما لم تتعرض لأسباب التمكين والاستدامة في مواجهة تلك التحديات والمعوقات. حيث اقتصر تناول الباحثة للموضوع في **الدراسة الأولى**: التمييز بين القضاء الإداري والقضاء العام، وأهمية التحول الرقمي في القضاء الإداري، وخطوات تطبيق التحول الرقمي في القضاء الإداري.

وتناول الباحث في **الدراسة الثانية**: لمفهوم التحول الرقمي في القضاء العام، وبيان أنواع المحاكم المختلفة في المملكة وبيان اختصاصات كل نوع، وإجراءات التقاضي وفق التحول الرقمي الحديث. بينما تناول الباحث في البحث الثالث: رفع الدعوى الإدارية باستخدام الوسائل الإلكترونية، ونظر الدعوى الإدارية عبر الوسائل الإلكترونية، والفصل في الدعوى الإدارية باستخدام الوسائل الإلكترونية وذلك من خلال توضيح الخطوات الإجرائية.

وتناولت الباحثة في **الدراسة الرابعة**: الجوانب الإصلاحية الرقمية في الخدمات العامة العدلية في المملكة بشكل عام، وبيان ماهية الخدمات الرقمية، وأهم الجوانب الإصلاحية الرقمية في الإجراءات القضائية، ومجال التقاضي عن بعد.

ومن هنا تظهر الفجوة البحثية في كون الدراسات والبحوث السابقة تركت جوانب مهمة للموضوع لم تتطرق إليها، مثل معوقات التحول الرقمي المتعلقة بالأنظمة، والتحديات التقنية، وطبيعة المجتمع وأفراده، وسبل حل تلك الإشكاليات، وتوفير سبل التمكين والاستدامة والتطوير لمواكبة تطورات العصر وتطلعات المملكة لمستقبل قضائي مشرق، وتحقيق العدالة الناجزة.

خطة البحث

تتكون خطة البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وتفصيل ذلك كالتالي:

المقدمة، وتشمل: تساؤلات وأهداف البحث، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، وحدود البحث، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي القضائي.

وتحتة ثلاثة مطالب:

التحول الرقمي للمنظومة القضائية بشكل عام في المملكة، وباعتبار محدودية البيانات، فسوف تقتصر حدود هذا البحث على تجربة ديوان المظالم؛ لكونها تجربة مكتملة وناجحة ورائدة وفقاً للنتائج الملموسة، وسرعة التحول، وكون التجربة ملهمة وقابلة للتعميم في العديد من الدول العربية، والعالمية.

منهج البحث

وقد اتبعت في هذا البحث منهج الاستقراء والتتبع، والوصف، والتحليل في ضوء المعلومات والبيانات التي توصل لها الباحث؛ حيث جمعت مراحل التطور والتحول الرقمي للمملكة في ديوان المظالم، والجهود المبذولة في ذلك من إجراءات وندوات ومؤتمرات وقرارات، وحللت تلك البيانات عن طريق استنتاج التحديات التي واجهت تلك التجارب، وسبل مواجهتها، وتعزيز سبل إنجاحها، وتحقيق التعزيز والاستدامة لتلك التجربة بكفاءة وتميز، وتعزيز جودة الأحكام القضائية.

وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات والإحصائيات على المنشورات والمقالات الرسمية الصادرة عن ديوان المظالم، دون اللجوء إلى المقابلات أو الاستبيانات؛ نظراً لطبيعة الأعمال القضائية وما تقتضيه من خصوصية.

الدراسات السابقة

نظراً لحداثة الموضوع، فقد كانت هناك بعض الجهود البحثية والدراسات التي تناولت موضوع التحول الرقمي في القطاع القضائي من عدة جوانب، وقد تنوعت تلك الجهود إلى أبحاث، ومقالات (الحربي، 2025؛ السكران، 2025؛ المطيري، 2025؛ اليوسف، 2025)، وسأذكر أبرز وأهم تلك البحوث وفقاً لتاريخ النشر: الأحدث ثم الأقدم كما يلي:

دراسة بعنوان: «إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري»، من إعداد/ سارة حسن ناجي، وهي رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير (بقسم الأنظمة، بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز، بالمملكة العربية السعودية، ٢٠٢٤م، وقد نشرت تلك الدراسة في المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع، العدد 71، 2024م.

دراسة بعنوان: «التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة»، من إعداد/ د. عادل بن علي الأحمد، وقد نشر في المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار السابع، العدد 63، 2024م.

دراسة بعنوان: «التقاضي عن بُعد نحو قضاء إداري إلكتروني في المملكة العربية السعودية»، من إعداد/ جهاد ضيف الله الجازي، بحث منشور بمجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد 48، الصادر في شهر مارس سنة 2021م.

دراسة بعنوان: «إجراءات على الإصلاحات العدلية الرقمية»، من إعداد/ د. أمل خلف الحباشنة، وهو بحث منشور بمجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، عام 2020م.

وبأَيُّ التحول أيضاً بمعنى: التنقل من موضعٍ إلى موضع (الفارابي، 1987، ج 4، ص. 1680).

وأما: «الرقمي»، فنسبة إلى الأرقام، والرُّقْم - بالتسكين -: الكتَّابَة، وفتحها: ما وَضَعه حكماء الهند للأعداد؛ اختصاراً في الأعمال العددية، وجمعه الأرقام، وأصولها تسعة مشهورة، وهي: 1-9 (نكري، 2000، ج 2، ص 102)، والترقيم من كلام ديوان أهل الخراج (الأزهري، 2001، ج 9، ص. 122)، فالترقيم والترقين: علامة لأهل ديوان الخراج، تُجَعَلُ على الرقاع والتوقيعات والحسابات؛ لئلا يتوهم أنه يُبَيِّنُ كي لا يقع فيه حساب (الفيروزآبادي، 2005، ص. 1115).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي:

عَرَّفَ القانونيون مصطلح التحول الرقمي بتعاريف متعددة، كما وردت إشارات مختلفة للتحول الرقمي في بعض الأنظمة واللوائح داخل المملكة، بحيث يختلف كل تعريف بحسب زاوية النظر والغرض التشريعي أو الفني الذي يستند إليه، ولعل أبرز هذه التعريفات:

أ- التعريف النظامي:

ورد تعريف التحول الرقمي في تنظيم هيئة الحكومة الرقمية بأنه: تحويل نماذج الأعمال وتطوُّيرها بشكل استراتيجي؛ لتكون نماذج رقمية مستندة على بيانات وتقنيات وشبكات الاتصالات (تنظيم هيئة الحكومة الرقمية، 2021، الفقرة (7) من المادة 1).

وأما تعريفه في نظام الاتصالات وتقنية المعلومات، فهو: إعادة تنظيم الأعمال استراتيجياً استناداً إلى البيانات وتقنية المعلومات وشبكات الاتصالات (نظام الاتصالات وتقنية المعلومات، 2020، المادة 1).

ب- التعريف التقني:

عرفه البعض بأنه: تحويل كافة المعاملات والإجراءات والخدمات الحكومية؛ ليتم طلبها وتنفيذها رقمياً من خلال المنصات والقنوات الرقمية، مع التركيز على تجربة المستفيد والتكامل بين الأنظمة والمنصات بما يحقق مفهوم الحكومة المتكاملة (اللمعي، 2021، ص. 7).

ج- التعريف القانوني:

كما عرف بعض القانونيين التحول الرقمي بأنه: استخدام التقنيات الرقمية في تطوير نظام، بهدف تحقيق السرعة والدقة في إنجاز الأعمال، فالتحول الرقمي يعني: عملية تحويل المعلومات من صيغة مادية، إلى صيغة رقمية (إبراهيم والبغدادي، 2022، ص. 145).

ومن المهم الإشارة إلى أن البعض -مؤسسات وأفراد- يميل إلى استخدام مصطلح «الرقمنة» بوصفه مرادفاً لمفهوم «التحول الرقمي»، إشارة إلى توظيف التقنيات الرقمية في تطوير العمل المؤسسي، غير أن هذا الاستخدام -على الرغم من شيوعه- يفتقر إلى الدقة المنهجية؛ إذ تُعبّر التحول الرقمي في أصلها عن تحويل الإجراءات أو البيانات من الصيغة التقليدية إلى الصيغة الإلكترونية، في حين يُعد التحول

المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي.

المطلب الثاني: نبذة عن تطور التحول الرقمي في المنظومة القضائية بالمملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: أهمية التحول الرقمي، وأثره في تعزيز الجودة القضائية.

المبحث الثاني: التحديات والمعوقات للتحول الرقمي في المنظومة القضائية، وممكنات الاستدامة.

وتحت مطلبين:

المطلب الأول: التحديات التي تواجه رحلة التحول الرقمي في المنظومات القضائية.

المطلب الثاني: ممكنات استدامة التحول الرقمي في المنظومة القضائية.

المبحث الثالث: التقييم التحليلي لتجربة ديوان المظالم في التحول الرقمي.

وتحت مطلبان:

المطلب الأول: مراحل التحول الرقمي في المنظومة القضائية في المملكة.

المطلب الثاني: تقييم تجربة ديوان المظالم في التحول الرقمي.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج التي توصل اليها، والتوصيات التي يرى الباحث ضرورة التنبيه عليها، ولفت النظر إليها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي القضائي.

تمهيد:

يعتبر مصطلح التحول الرقمي، أو ما يعرف اختصاراً بـ «الرقمنة» من المصطلحات الحديثة التي لم تعرف في العصور السابقة، وظهر هذا المصطلح مع التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصال، والأنظمة الذكية، والمنصات الرقمية، ولذا سيكون الحديث في إطار التعريفات الحديثة، من خلال المصادر المعاصرة.

المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي.

أولاً: التعريف اللغوي:

نظراً لحداثة هذا المصطلح، فممكن تعريفه كجملة مركبة من كلمتين: «التحول»، و«الرقمي»، كل كلمة منهما على حدة.

ف«التحول»: مأخوذ من «الحول»، وهو: تغير الشيء، وانفصاله عن غيره، وباعتبار التغير قيل: حال الشيء، يحول، حولاً، وحوَّلاً (الزبيدي، 2001، ج 28، ص. 368)، ومنه قولهم: «دهرٌ حَوَّلَ قَلْبَ» أي: كثير التحول والتقلب (ابن دريد، 1987، ج 2، ص. 1166).

المتسارعة في الواقع التقني، فتم العمل أولاً على تطوير التشريعات القضائية وتكييفها مع مستجدات الواقع ومتغيراته التقنية، وذلك إيماناً بأن التحول الرقمي ليست مجرد وسيلة لتبسيط الإجراءات، وإنما تحول مؤسسي يستلزم إعادة صياغة القواعد المنظمة للتقاضي، بما يكفل انسجامها مع المبادئ العامة للعدالة وضمان حقوق المتقاضين (علي الدين وآخرون، 2024، ص. 138).

وقد امتدت رحلة التحول الرقمي، لتشمل:

– بناء منصات رقمية متكاملة تكون بمثابة الواجهة الرئيسة للتعامل مع المحاكم. وهنا برزت منصتا ناجز ومعين باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في مشروع القضاء الرقمي (اغري والقحطاني، 2025، ص. 3640 – 3641). فمنصة ناجز التابعة لوزارة العدل تقدم مئات الخدمات العدلية المتنوعة، بدءاً من تقديم الطلبات ومتابعة القضايا، وصولاً إلى توثيق العقود والوكالات إلكترونياً (منصة ناجز). أما منصة معين التابعة لديوان المظالم فقد مثلت نقلة نوعية في القضاء الإداري، حيث أصبح بالإمكان رفع الدعاوى وتبادل المذكرات وحضور الجلسات عبر الاتصال المرئي دون الحاجة إلى الحضور (منصة معين). كما تمت أتمتة إجراءات التحقيق والجلسات مع ضمان عدم تسرب المعلومات.

– وامتد نطاق التحول الرقمي كذلك إلى المراحل السابقة للتقاضي، حيث جرى تفعيل المنصات الرقمية للمصالحة والوساطة من خلال إنشاء منصات رقمية، بما يسمح للأطراف بحل نزاعاتهم ودياً قبل اللجوء إلى المحكمة، وهو ما أدى إلى تخفيف العبء عن المحاكم، وتعزيز ثقافة الحلول البديلة، وتقليل الكلفة المالية والزمنية للنزاع (منصة تراضي).

– كما شمل التطوير منظومة قضاء التنفيذ التي تعد من أكثر المراحل حساسية في العملية القضائية، إذ تم ربطها إلكترونياً بعدد من الجهات الحكومية والخاصة مثل وزارة الداخلية، والبنك المركزي السعودي، ووزارة البلديات والإسكان، وغيرها، مما أتاح تنفيذ الأحكام بسرعة وفعالية، سواء تعلق الأمر بإيقاف الخدمات أو الحجز على الحسابات أو نقل الملكيات العقارية، الأمر الذي ساهم في رفع جودة التنفيذ وتحقيق العدالة الناجزة (الحمد، 2023، ص. 2049).

وفي موازاة هذه الخطوات، أدرك ديوان المظالم أهمية الحضور الرقمي في مجال التوعية ونشر الثقافة العدلية، فأنشأ حسابات رسمية موثقة على منصات التواصل الاجتماعي – إكس و يوتيوب و سناب شات و إنستغرام – لنشر المبادرات، والتعريف بالقواعد القضائية، وإطلاع المجتمع على أبرز الخدمات والبرامج المطورة، مما يساعد في إثراء المجتمع بالمعرفة القضائية، وتقديم محتوى متخصص وهادف للمهتمين بالشأن العدلي (ديوان المظالم، 2024).

ولم يقتصر التحول الرقمي لديوان المظالم على تصميم وبناء المنصات الرقمية، بل شمل كذلك بناء شراكات استراتيجية مع جهات وطنية رائدة مثل شركة علم، والتي تُعد من أكبر الشركات المقدمة للحلول الرقمية المتكاملة في المملكة العربية السعودية، وخاصة في مجال

الرقمي مفهوماً أشمل يتجاوز الجانب التقني ليشمل إعادة تصميم العمليات، وتطوير نماذج العمل، وإحداث تغيير مؤسسي وثقافي مستدام في طريقة تقديم الخدمات وتحقيق الأهداف (الأحمدي، 2024، ص. 962).

ولملاحظ أن التعريفات الاصطلاحية لا تَبْعُد كثيراً عن المعنى اللغوي للمصطلح، كما أن هذه التعريفات وإن اختلفت في الصياغة، فإنها تتفق على جوهر واحد يتمثل في الاعتماد على البيانات، والتقنيات، وشبكات الاتصال باعتبارها الركائز التي يقوم عليها التحول الرقمي.

ولملاحظ أيضاً: أن الأنظمة تميل إلى التركيز على البُعد المؤسسي، وتركز التعريفات التقنية على البُعد الإجرائي، بينما تذهب تعريفات القانونيون إلى الجمع بين البعدين معاً.

د- التعريف المختار:

ولعل التعريف الأقرب للتحول الرقمي أنه: هو تحويل البيانات والإجراءات والخدمات القضائية من النمط الورقي التقليدي إلى منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على التقنيات الحديثة، بما يساهم في تسهيل الإجراءات وتحسين كفاءة تقديم الخدمات.

وقد تزايد الاهتمام العلمي بدراسة التحول الرقمي في تقديم الخدمات العامة، ولا سيما في القطاع القضائي، لما يترتب عليه من آثار مباشرة في تعزيز كفاءة العدالة وجودة الإجراءات القضائية. ومن المهم الإشارة إلى أن الأدبيات الإدارية تُبرز التحول الرقمي القضائي عبر عدد من الأطر والنظريات التفسيرية التي تساعد في فهم دوافعه وآثاره ومتطلبات نجاحه. ومن أبرز هذه الأطر: نظرية التحديث المؤسسي التي تفسر التحول الرقمي بوصفه وسيلة لتطوير كفاءة المؤسسات القضائية، ونظرية الحكومة الإلكترونية التي تربطه بعملية التحول الرقمي للخدمات الحكومية، إضافة إلى نظرية تبني التقنيات التي تركز على مدى تقبل المستخدمين للأنظمة التقنية في المنظومة القضائية.

المطلب الثاني: نبذة عن تطور التحول الرقمي في المنظومة القضائية بالملكة العربية السعودية

لقد مرت المملكة العربية السعودية في رحلة التطور الرقمي بعدة مراحل، تهدف إلى رفع الكفاءة لكامل المنظومة القضائية، وذلك إيماناً من المملكة بأهمية الإصلاحات الرقمية؛ فهي تمثل نقلة نوعية في الخدمات القضائية، وتسرع وتيرة الإجراءات القضائية، كما تمثل تطويراً للأدوات الرقابية، وتحديثاً لوسائل المتابعة والشفافية، وتعتبر رصداً ومقياساً لتقدم المملكة العربية السعودية في مؤشرات التحول الرقمي في الخدمات القضائية (علي الدين وآخرون، 2024، ص. 137-141)، بوصف القضاء الركيزة الأساسية لحماية الحقوق وتحقيق العدالة الناجزة (الحمد، 2023، ص. 2031 – 2021؛ علي الدين وآخرون، 2024، ص. 138).

وقد جاءت هذه النقطة النوعية نتيجة إدراك عميق من المنظم بأهمية تحديث البنية التحتية القضائية بما يتناسب مع المتغيرات

بجميعها من التلف بمرور الوقت، أو الضياع، كما يساعد في سهولة ويسر استرجاع المعلومات حال الاحتياج إليها، مما يعزز مكانة المؤسسات الحكومية، ومكانة الدولة بين دول العالم.

5. يساعد استخدام التكنولوجيا الرقمية المؤسسات التشريعية في تعزيز حوكمة منظومة البيئة التشريعية وتطويرها باستمرار؛ لتواكب متطلبات العصر، فضلاً عن ربط الأنظمة والقوانين المتشابهة أو ذات التخصص الواحد؛ للتنسيق بين أحكامها، والاستفادة منها (إبراهيم والبغدادي، 2022، ص. 148).

6. تخفيض التكاليف لما تتكبده الدولة من مصاريف للموظفين، وللحفظ والأرشفة، جراء الطرق التقليدية في التعامل، مما يساهم في النهوض باقتصاد الدول، والحفاظ على مواردها المالية.

ثانياً: أثر التحول الرقمي في تعزيز الجودة القضائية:

ونعني بالجودة القضائية: رفع كفاءة المرفق القضائي، وتسهيل إجراءات التقاضي، وسرعة الفصل بين النزاعات، وعدم إطالة أمد النزاع، وتقديم أحكام دقيقة، ومبسطة.

فلقد تنامي دور التحول الرقمي منذ بدء استخدام الحواسيب الآلية، مما زاد من أهمية الاعتماد على المجال الإلكتروني في إنجاز الأعمال، وتحقيق الأهداف، وكان من أسباب ذلك توجه المملكة للتحول الرقمي في ديوان المظالم في المنظومة القضائية؛ لتحقيق العدالة الناجزة حتى يرتدع المعتدين، وتسترد الحقوق لأصحابها، فيتحقق النظام، ويسود الأمن في المجتمع (الحباشنة، 2024، ص. 181). ويظهر أثر التحول الرقمي في المنظومة القضائية جلياً فيما يلي:

1. تحقيق العدالة الناجزة، وتسريع الفصل في القضايا العالقة، والتي قد يمضي سنوات على نظرها في القضاء، عبر أتمتة الإجراءات واستخدام الأنظمة الإلكترونية في تسجيل الدعاوى وتبادل المذكرات القضائية، مما يساهم في تقليص التراكم القضائي العالقة.

2. تحسين أداء الخدمات القضائية، وتحسين بيئة العمل القضائي، ومواكبة التطور الذي يشهده العصر، وتواكبه المملكة بالجهد والعمل الدؤوب؛ لتحقيق الاستقرار والاستدامة. أتاح التحول الرقمي تطوير بيئة العمل القضائي من خلال تكامل الأنظمة الداعمة كمنصات ناجز ومعين، الأمر الذي رفع من كفاءة الأداء، وقلل من الأخطاء الإجرائية، وساهم في تحسين جودة الخدمات العدلية المقدمة للمستفيدين.

3. تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية في المؤشرات الدولية، عن طريق التحول الرقمي في تقديم الخدمات القضائية (ناجي، 2024، ص. 219)، حيث انعكس التطور التقني في القضاء السعودي على تقدم المملكة في المؤشرات الدولية المرتبطة بسيادة القانون وكفاءة العدالة، وجودة التقاضي.

4. إنشاء نظام تفتيش قضائي إلكتروني، مهمته إجراء وإدارة التفتيش القضائي على القضاة، والتفتيش المؤسسي على المحاكم، وربطه بمنصات رقمية مثل (ناجز) و(معين)، مما يساهم في توفير الوقت والجهد في إجراء التفتيش العادي التقليدي، وهذا يعطي

التحول إلى الحكومات الإلكترونية، من خلال نماذج عمل متنوعة ومرنة تتناسب مع رغبات العملاء. والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي «سدايا»، والتي تقدم إطاراً تبني الذكاء الاصطناعي كدليل إرشادي يقدم إطاراً شاملاً لتبني الذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات. ويهدف هذا الإطار وضع التوجهات والإرشادات وتحديد المشكلات ومحاولة إعطاء الحلول لها، وقد تم من خلال هذه الشراكات ربط منصات ديوان المظالم بالسحابة الحكومية «ديم»، وتعزيز أمن المعلومات، وتطوير حلول معتمدة على الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات القضائية (ديوان المظالم، 2024).

والملاحظ أن الشراكة بين ديوان المظالم والجهات السابقة - بخبراتها المتراكمة في السوق السعودي، وتميزها في مجالها - أتت ثماره بسرعة التحول، مع تلافي الأخطاء سريعاً، وتخطي كثير من العقبات.

المطلب الثالث: أهمية التحول الرقمي، وأثره في تعزيز الجودة القضائية.

لقد برز دور التحول الرقمي جلياً في السنوات الأخيرة، مع تسارع وتيرة الحياة، وحاجة المجتمع للإنجاز، وإنهاء إجراءات المعاملات والتقاضي، ورغبة في مجازاة الواقع والمعاملات المالية والتجارية وسرعتها، ودورها في تنمية أو اختيار اقتصاد المؤسسات والدول، وتأكيداً على إرساء العدالة الناجزة.

وسيكون الحديث من خلال محورين، وهما:

أولاً: أهمية التحول الرقمي:

التحول الرقمي في العصر الحديث يمثل تحدياً كبيراً للدول والمجتمعات، في ظل هذا التطور التقني السريع والملاحظ، ومواكبة سرعة التطور في كافة مناحي الحياة، وتمثل أهميته فيما يلي:

1. يمثل التحول الرقمي نقلة نوعية، نحو تعزيز الأداء التقني، وجودة الخدمات، وتحسين تجربة العملاء مع الجهات الحكومية، والاستفادة من التجربة في وضع المعايير والمؤشرات التي تساعد في حوكمة الأعمال وقياس الأداء (الحباشنة، 2024، ص. 179)، مما يساهم في بناء مجتمع رقمي يتسم بالدقة، والسرعة والجودة في الخدمات.

2. تأثير التحول الرقمي في تكوين اقتصاد رقمي يضمن تطوير الصناعة، وتحسين التنافسية، مما يؤثر إيجاباً على الوضع الاقتصادي، وتقديم خدمات أفضل للمستفيدين، وتحفيز الإبداع، عن طريق استقطاب الاستثمارات الضخمة في مجالات التقنية الحديثة (اغريبر والقحطاني، 2025، ص. 3640).

3. لتأثير العميق للتقنيات الرقمية على عملية التغيير، في تلافي النمط الروتيني، وبطء المعاملات (ناجي، 2024، ص. 214).

4. يعتبر التحول إلى النماذج الإلكترونية غاية تهدف لتبسيط وتيسير إنجاز الأعمال، وأرشفتها، وتقليص الوقت والجهد المبذول في ذلك، مما يساهم في تحسين أداء الإدارات على جميع المستويات (الخرساني، 2021، ص. 129)، وحفظ المعلومات بشكل خاص

الحاضنة للعمل القضائي بوجه عام، وما يحيط بها من عوامل نظامية وتنظيمية واجتماعية تؤثر في مستوى الثقة بالقضاء، وسهولة الوصول إلى العدالة، وجودة الخدمات القضائية المقدمة.

في حين يتناول المحور الثالث: آليات التحول الرقمي في المنظومة القضائية، وما تتضمنه من أنظمة وبرامج تقنية لإدارة الدعاوى والإجراءات القضائية، إلى جانب التحديات المرتبطة بأمن المعلومات وحماية البيانات، ومخاطر محاولات الاختراق أو الإتلاف أو الحو غير المشروع للمعلومات، بما يستدعي تعزيز البنية التقنية، ورفع مستويات الحوكمة والأمن السيبراني؛ لضمان سلامة واستمرارية العمل القضائي.

ويمكن تناول تلك التحديات بشيء من التفصيل، كما يلي:

المحور الأول: يتعلق بالمنظومة القضائية، ومن يعمل بها:

التحول الرقمي في القطاع القضائي يمثل خطوة ضرورية لمواكبة التطورات العالمية، لكنه يواجه تحديات كبيرة تتعلق بطبيعته المعقدة، وأهمها ما يتعلق بالمنظمة القضائية نفسها والعاملين فيها، ويمكن تحديد أبرز التحديات في هذا المحور كالآتي:

أولاً: صعوبة التحول عند جميع أطراف التقاضي (القضاة، الإداريون، والكتبة): يمثل التحول إلى التقاضي الرقمي تحدياً لكافة أطراف العملية القضائية، بما في ذلك القضاة والمحامين والمتقاضين، إذ لا تقتصر معوقات هذا التحول على ضعف البنية التحتية أو الجوانب التقنية، بل تمتد لتشمل فجوة واضحة في المهارات الرقمية، ومحدودية قدرة العاملين على التكيف السريع مع الوسائل الإلكترونية الحديثة، مما يؤثر سلباً على سير العدالة وجودة الأحكام فالقضاة قد يفتقرون إلى التأهيل الفني اللازم لإدارة الجلسات عن بُعد ومعالجة الأدلة الرقمية بكفاءة، بينما يجد المحامون صعوبات في التواصل مع موكلهم خلال الجلسات الافتراضية، الأمر الذي يقيد حق الدفاع ويُضعف التفاعل المهني أثناء المرافعة (عبد القادر ونعمة، 2024، ص.509).

كما أن تفاوت جاهزية المحاكم والأجهزة الحكومية في التعامل مع المنظومة الرقمية يُخل بمبدأ المساواة أمام القضاء ويؤثر على كفاءة الخدمة القضائية المقدمة، وهو ما يُعد إخلالاً بمقتضيات العدالة الناجزة. فالتحديات التقنية المصاحبة للتقاضي الإلكتروني، مثل بطء الإنترنت، أو انقطاعه، أو احتمالات التجسس وسرقة البيانات، تُهدد سرية المعلومات القضائية. أما المتقاضون فيواجهون عراقيل فعلية في الوصول إلى حقوقهم القضائية، ويؤثر في فرص التقاضي والتمثيل القانوني.

ثانياً: صعوبة تأهيل الكوادر البشرية: يشكل التأهيل التقني للكوادر القضائية أحد أبرز التحديات أمام نجاح التحول الرقمي فغياب الخبرة لدى بعض القضاة، خاصة من لم يخضع منهم لتدريب كافٍ، يعيق إدراكهم للجلسات الافتراضية بشكل فعال، ويؤثر سلباً على جودة الإجراءات (ما هي تحديات ومعوقات وأسباب فشل التحول الرقمي وكيف يمكن التغلب عليها، 2025م)، وبما لا شك فيه أن الكوادر الإدارية يمثلون العمود الفقري للإجراءات القضائية،

ضمانة للمتقاضين بتحقيق أعلى درجات المرجعة القضائية للأحكام، مما يؤثر في جودة المنتج القضائي، وتعزيز عدالة الأحكام القضائية.

5. تيسير وصول المستفيدين إلى الخدمات القضائية، وتوسيع نطاق الاستفادة منها، وإفادة المستعلم فيما يحتاجه من معلومات أو بيانات، حيث مكنت المنصات الرقمية الموحدة المستفيدين من الوصول إلى خدماتهم القضائية إلكترونياً من أي مكان وفي أي وقت، سواء للاستعلام، أو متابعة القضايا، أو طلب الخدمات، مما وقر الوقت والجهد، ورفع مستوى رضا المستخدمين عن المنظومة القضائية الرقمية.

6. تسهيل إجراءات التقاضي، حيث أتاحت المنصات الرقمية حضور الجلسات القضائية عن بُعد، والمصادقة على المحاضر إلكترونياً، مما اختصر الإجراءات التقليدية الطويلة، وسهّل مشاركة الأطراف وموكلهم دون الحاجة للحضور الشخصي، وساهم في مرونة التقاضي وضمان استمرارية العمل القضائي.

7. تخفيف الضغوط عن كاهل القضاة، عن طريق نظر الدعاوى عن بُعد، دون إلقاء لتقلهم أو انتدابهم، ما خفف عنهم الأعباء الإدارية واللوجستية، ورفع من تركيزهم على الجوانب الموضوعية للأحكام، وهذا بدوره أثر إيجاباً في جودة المنتج القضائي.

المبحث الثاني: التحديات والمعوقات للتحول الرقمي في المنظومة القضائية.

تمهيد:

لقد مر التحول الرقمي في ديوان المظالم بالعديد من التطورات، وفق خطوات ثابتة متسارعة، وإن أي تطور في أي مجال يواجه تحديات وصعوبات قد تعيقه عن تحقيق الهدف الرئيس والأساسي منه، خاصة وأن هذا التطور -الخاص بديوان المظالم- جاء في وقت قياس؛ نظراً لرغبة المجتمع أفراداً، ومؤسسات في مواكبة التطور العالمي، وتحقيق أعلى جودة في الخدمات القضائية.

وتختلف تلك المعوقات في طبيعتها بين الجوانب التقنية والتنظيمية والبشرية، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أهم المراحل الرئيسية لرحلة التحول الرقمي الخاصة بديوان المظالم تاريخياً، وأبرز التحديات التي تواجه رحلة التحول الرقمي وتحليلها.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه رحلة التحول الرقمي في المنظومات القضائية

يمكن تحديد التحديات المرتبطة بالمنظومة القضائية ضمن إطار تحليلي متكامل يقوم على ثلاثة محاور رئيسة متداخلة ومتكاملة:

المحور الأول: يرتبط بالمنظومة القضائية، بما تشمله من هياكل تنظيمية وإدارية، وبالعناصر البشرية العاملة فيها من قضاة وإداريين، وما يتصل بذلك من كفاءة الأداء، وآليات العمل الداخلية، وقدرتها على مواكبة التحولات التنظيمية والتقنية المتسارعة.

أما المحور الثاني: فيتعلق بأصحاب المصلحة في العملية القضائية، وهم: المتقاضون، أو الخصوم، والمحامون، إضافة إلى البيئة

العملية القضائية تعتمد على سلسلة مترابطة من الإجراءات الدقيقة، مما يستلزم أنظمة رقمية عالية الموثوقية، محصنة ضد الاختراق، وقادرة على محاكاة الإجراءات القضائية بدقة.

المحور الثاني: يتعلق بأصحاب المصلحة: المتقاضين، أو الخصوم والمحامين، والبيئة الحاضنة:

يرتبط نجاح أي تحول تنظيمي أو تقني بمدى تفاعل المتقاضين والمحامين معه، وقدرتهم على استيعاب متطلباته والامتثال لإجراءاته، ولعل أبرز التحديات في هذا المحور:

أولاً: عدم إجابة بعض المتقاضين للتقنية الحديثة أو التعامل عبرها: يعاني جزء من المتقاضين - لا سيما كبار السن، وذوي المستويات المعرفية المحدودة - من ضعف القدرة على استخدام المنصات الرقمية، ما يعيق تقديم الطلبات أو الاطلاع على المستندات القضائية إلكترونياً؛ إذ تعوق قلة الكفاءة التقنية القدرة على التواصل الفعال وفهم ما يتم عرضه أثناء الجلسات الافتراضية (الغزال، 2024).

وقد يؤدي هذا الأمر إلى انتهاك حق الدفاع والحق في الخصوصية، لعدم قدرة المتقاضي على التعامل السليم مع المنصة القضائية الإلكترونية، ويعد هذا إخلالاً بحق الدفاع، وهو الحق الطبيعي للمتهم، المنصوص عليه في المواثيق الدولية والمعاهدات الأممية، فإن بعض الفئات ذات الخلفية التعليمية أو الاقتصادية المحدودة تعاني من فجوة رقمية تعيق مشاركتها في الجلسات الإلكترونية، مما يُخل بمبدأ تكافؤ الفرص.

ثانياً: طبيعة البيئة المتباعدة بين المدن:

في ظل التفاوت الملحوظ في البنية بين المحافظات والمدن، حيث تتمتع بعض المناطق ببنية رقمية متقدمة تشمل انتشار الإنترنت والأجهزة الذكية، بينما تعاني مناطق أخرى من ضعف الاتصال أو انقطاعه، فإن هذا التباين يُفرض على خلل جوهري في إمكانية الوصول المتكافئ إلى العدالة، لا سيما في سياق جلسات التقاضي الإلكتروني، مما يشكل تمايزاً جغرافياً في الحقوق القضائية (ما هي تحديات ومعوقات وأسباب فشل التحول الرقمي وكيف يمكن التغلب عليها، 2025م: علي الدين، 2021، ص. 56).

ثالثاً: مخالفة بعض المبادئ الدولية:

تُبدى بعض الدول قدراً من التحفظ تجاه التحول الرقمي في المنظومة القضائية، انطلاقاً من مخاوف تتعلق بمدى اتساق هذا التحول مع المبادئ الدولية للمحاكمات العادلة، ويتركز هذا التخوف على احتمال مساس الإجراءات الرقمية بضمانات جوهريّة، مثل علانية الجلسات، وحق الدفاع، والمواجهة المباشرة بين الخصوم، وضمان حياد القاضي واستقلاله، إضافة إلى إشكالات تصل بسرعة البيانات وحماية الخصوصية، كما يُثار القلق من أن يؤدي التفاوت في القدرة التقنية أو ضعف البنية الرقمية لدى بعض المتقاضين إلى الإخلال بمبدأ المساواة أمام القضاء، بما قد ينعكس سلباً على عدالة الإجراءات وفعالية الوصول إلى العدالة، ولعل أبرز تلك المبادئ:

وقد يؤدي نقص التدريب على الأرشفة الإلكترونية وإدارة المنصات إلى بطء في تنفيذ المهام وارتفاع نسبة الأخطاء (ناجي، 2024، ص. 549).

ثالثاً: التحديات التنظيمية:

ومن أبرز تلك التحديات:

1. عدم مرونة الهيكل التنظيمي، حيث تعاني النظم القضائية في بعض الدول العربية من هياكل تنظيمية تقليدية جامدة يصعب مواكبتها مع متطلبات التحول، مما يؤدي إلى تضارب في الصلاحيات، وبطء في اتخاذ القرار، وتأخر في تحديث الإجراءات، وهذا الخلل التنظيمي يُعرق الانتقال السلس إلى بيئة قضائية رقمية متكاملة (الزعارة، 2025، ص. 153-165).

2. سرعة التحول في رقمنة القضاء، إذ بدأت العديد من المنظومات القضائية خطواتها الفعلية نحو التحول الرقمي قريباً، ورغم ذلك فقد حققت تقدماً ملحوظاً خلال فترة وجيزة، خاصة في ظل جائحة كورونا التي عجلت من وتيرة التحول الرقمي، إلا أن تلك السرعة قد تكون على حساب العمق والاستيعاب الكامل للتقنيات، مما يؤدي إلى صعوبة تكيف بعض القضاة وكُتاب الضبط مع الأنظمة الجديدة، ظهور ثغرات فنية في المنصات الإلكترونية نتيجة قصر فترة التجربة، ونقص الخبرات التقنية داخل المؤسسات القضائية (العرشاني، 2025، ص. 102).

3. يمثل التحول الرقمي في القطاع القضائي تحدياً مالياً بالغاً؛ إذ يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية التقنية، تشمل تجهيز المحاكم بخوادم آمنة، وأجهزة حديثة، إلى جانب تطوير منصات تقاضي إلكترونية متكاملة لإدارة القضايا، وأنظمة الأرشفة الرقمية، وهو ما يستلزم موارد مالية كبيرة لتوفير المدربين، المواد التعليمية، وورش العمل، ولهذا فإن نقص التمويل قد يؤدي إلى اعتماد أنظمة غير متكاملة أو بطيئة، مما يعيق سير العمل ويزيد من الضغط على الموظفين بدلاً من تخفيفه، وهو ما يؤثر سلباً على جودة وكفاءة الأحكام القضائية (عوض، 2022، ص. 19-21).

وهو ما يمثل عبئاً مالياً كبيراً على الدولة، ويؤدي لزيادة النفقات، وهو ما يخالف توجه الدول والحكومات نحو تعزيز الاقتصاد، والاستدامة، بتقليل النفقات، وزيادة الإيرادات.

رابعاً: اختلاف طبيعة المنظومة القضائية عن باقي القطاعات: حيث تتميز المنظومة القضائية بطبيعة خاصة تجعل رقمتها أكثر تعقيداً مقارنة بالقطاعات الحكومية الأخرى، نظراً لحساسية المعلومات القضائية وسرية الجلسات، وأهمية السياق البشري في إصدار الأحكام فالعمل القضائي لا يقتصر على معالجة بيانات، بل يتطلب فهماً عميقاً للنصوص القانونية وتقديراً دقيقاً للوقائع وهذا يفرض تحديات كبيرة على التحول الرقمي، إذ أن أي خلل تقني أو سوء فهم إلكتروني قد يؤدي إلى ضرر جسيم، كما أن

حيث تمثل كثرة القضايا وتنوعها تحديًا جوهريًا أمام رقمنة المنظومة القضائية، إذ يتطلب هذا التنوع منصات رقمية متعددة ومهيكلية خصيصًا لكل نوع من القضايا وعلى سبيل المثال في المملكة العربية السعودية: منصة ناجز لوزارة العدل، ومنصة معين للقضاء الإداري، وكذا المنصات الخاصة باللجان شبه القضائية، مما يُثقل كاهل المتقاضين والمحامين عند التنقل بين هذه المنصات كما أن ضغط الوقت الناتج عن الكم الهائل من القضايا يفرض ضرورة تحقيق توازن دقيق بين السرعة والدقة، خاصة في تحميل الوثائق وتحديد المواعيد والمرافعات الرقمية ويبرز هنا دور النظم الذكية، مثل الذكاء الاصطناعي، في أرشفة القضايا وتصنيفها وتحليل الأدلة، إلا أن الاعتماد عليها يفتح الباب أمام أخطاء تقنية وأخلاقيات خوارزمية قد تؤثر على العدالة حيث يواجه المتقاضي صعوبة في التعامل مع أنظمة منفصلة لكل نوع من النزاع، مما يؤثر على جودة الخدمة ويزيد من الأعباء الإدارية.

المحور الثالث: يتعلق بآلية التحول الرقمي في المنظومة القضائية، من برامج، ومحاولات الاختراق، أو السطو، أو الإتلاف، أو المحو والإزالة للمعلومات والبيانات:

وتكمن أبرز تلك التحديات في هذا المحور فيما يلي:

أولاً: الصعوبات التقنية، والمخاطر الأمنية:

حيث لا تخفي الصعوبات التقنية والمخاطر الأمنية المصاحبة للتحول الرقمي، والتي قد تؤثر على كفاءة العملية القضائية وتشمل هذه التحديات: بطء الاتصال، انقطاع الخدمة، محدودية تغطية الإنترنت في بعض المناطق الطرفية، إلى جانب احتمال وقوع عمليات اختراق أو تجسس رقمي على البيانات القضائية المتداولة عبر المنصات الإلكترونية وفي ظل هذه التحديات، تصبح سرية المداومات، وسلامة الأدلة، وموثوقية المستندات الإلكترونية مهددة، مما قد يؤدي للإضرار بالضمانات الإجرائية، ويشكك في صحة الأحكام إن ثبت تعرضها لغفرت تقنية أو تسريب معلوماتي (يوسف، ص. 1043-1042).

كما يُعد الأمن السيبراني تحديًا جوهريًا في منظومة التقاضي الرقمي؛ إذ قد تؤدي استخدامات منصات غير مخصصة للمحاكم إلى تعريض البيانات القضائية للاختراق أو التسريب، مما يُخل بسرية المعلومات ويهدد نزاهة المحاكمة، وتؤكد بعض التقارير الدولية مثل تقرير المجلس الأوروبي (2022) على ضرورة تبني أنظمة تشفير متقدمة، وبروتوكولات صارمة لحماية الجلسات الرقمية من التجسس أو التلاعب؛ لضمان بيئة قضائية آمنة وعادلة (جعفر، 2024، ص. 1410-1413).

ولذا نص نظام مكافحة جرائم المعلوماتية -في المملكة العربية السعودية- على تجريم أي اختراق أو اعتراض غير مشروع للمعلومات المنقولة عبر الشبكة، كما عاقب على الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني بهدف تعديل البيانات أو تسريبها، مما يوقر أساسًا لحماية سرية القضايا المتداولة إلكترونياً (نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، 2007، الفقرة (4) من المادة (3).

• مبدأ علانية الجلسات، حيث يشكل مبدأ علانية الجلسات إحدى الدعائم الجوهرية للعدالة وأبرز ضمانات المحاكمة العادلة، لما يؤديه من وظيفة رقابية تمكن الجمهور ووسائل الإعلام من متابعة مجريات المحاكمة، بما يعزز الشفافية ويحد من احتمالات الانحراف القضائي (السلمي، 2024، ص. 3053-3054)، تُعدّ علانية الجلسات من متطلبات المحاكمة العادلة، وقد كرسها المواثيق الدولية، وفي مقدمتها المادة (1/14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على أن «الناس جميعًا سواء أمام القضاء. ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أي حمة جزائية تُوجّه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أي دعوى مدنية، أن تُنظر قضيته علنًا وبإنصاف، ومن قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون. ويجوز أن تُستبعد الصحافة والجمهور من جميع المحاكمة أو من بعضها لأسباب تتصل بالأداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو عندما تقتضي مصلحة الحياة الخاصة لأطراف الدعوى ذلك، أو في الحدود التي تراها المحكمة ضرورة بحثًا في ظروف خاصة عندما يكون من شأن العلنية أن تخلّ بمصلحة العدالة؛ غير أن أي حكم في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر علنًا، إلا إذا اقتضت مصلحة الأحداث خلاف ذلك، أو كانت الدعوى تتناول نزاعات زوجية أو وصاية على أطفال» (هيئة الأمم المتحدة، 1966).

غير أنّ التحول الرقمي للقضاء، ولا سيما عقد الجلسات عبر المنصات الإلكترونية، يطرح تحديًا لهذا المبدأ، يتمثل في كون هذه المنصات قد تكون مغلقة أو مقيدة الوصول، بما قد يحول دون تمكين الجمهور من الحضور أو المتابعة الفعلية. ومن ثم، فإن علانية الجلسات في سياق التقاضي الإلكتروني لا ينبغي أن تظل علانية شكلية، بل يتعين تكييف الوسائل التقنية المستخدمة على نحو يضمن إتاحة حضور الجلسات عن بُعد للجمهور، دون الإخلال بسائر الضمانات الإجرائية أو المساس بحقوق الخصوم (حسام وآخرون، 2022).

• مبدأ الحضور، وشفوية المرافعة، إذ يُعدّ مبدأ الحضور الشخصي وشفوية المرافعة من المبادئ الأساسية في الإجراءات القضائية العادلة، لما له من دور في تحقيق تفاعل مباشر بين القاضي وأطراف النزاع، وتمكين القاضي من تقييم المصادقية من خلال الملاحظة الفورية للغة الجسد ونبرة الصوت، وهو ما يصعب تحقيقه بنفس المستوى في جلسات التقاضي عن بُعد، التي تفتقر في بعض الحالات إلى جودة الاتصال أو التفاعل اللحظي وذلك فإن أحد المخاطر الجوهرية للتقاضي الرقمي هو ضعف التفاعل الفوري بين القاضي وأصحاب المصلحة، وتأثر جودة الاتصال (صوتًا وصورة)، مما قد يُخلّ بمبدأ المواجهة ويضعف من فعالية الدفاع وهذا يشكل مساسًا بمقتضيات المحاكمة العادلة. (يوسف، 2024، ص. 1236).

خامسًا: كثرة القضايا وتنوعها:

المطلب الثاني: ممكنات استدامة التحول الرقمي في المنظومة القضائية.

تعتبر تجربة ديوان المظالم في التحول الرقمي مثالاً نوعياً لانتقال مؤسسي من العمل التقليدي إلى القضاء الرقمي -خلال فترة زمنية وجيزة- بمرونة وفعالية، ومن خلال تتبع هذه التجربة نجدها قد تميزت بما يلي:

أولاً: وضوح الرؤية، والالتزام القيادي:

حيث تكشف تجربة ديوان المظالم في استراتيجية التحول الرقمي منذ عام 2020م عن إدراك مبكر لطبيعة التحول الرقمي بوصفه مشروعاً استراتيجياً طويل المدى، لا يقتصر على أتمتة الإجراءات القائمة، بل يستهدف إعادة تصميم نموذج العمل القضائي ذاته، والتي اعتبرت التحول الرقمي مرحلة تأسيسية لبناء قضاء إداري حديث، أكثر كفاءة وشفافية، يتطور من خلال خطط مرحلية واضحة المعالم، وفق آليات دقيقة للمتابعة والمساءلة.

وإنَّ وضوح الرؤية القيادية مكَّن من الانتقال المنظم من مرحلة التجريب إلى مرحلة التأسيس المؤسسي، وهو ما تجسد في إنشاء مركز الخدمات القضائية الرقمية عام 2023، بوصفه تجسيداً عملياً للالتزام القيادي بتحويل التحول الرقمي من مبادرات مرحلية إلى بنية مؤسسية مستقرة (وكالة الأنباء السعودية، 2023)، وقد أسهم هذا المركز في توحيد الجهود الرقمية، وحوكمة المنصات القضائية، وتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وربط التدريب والتطوير بتقييم الأداء، بما يعزز استدامة التحول الرقمي القضائي ويحد من مخاطر التراجع أو التشتت (البوسف، 2023).

وتتجلى أهمية الالتزام القيادي في وضع الإطار الذي يضمن مواءمة التحول الرقمي مع الأهداف الاستراتيجية، وفي مقدمتها العدالة الناجزة، وتعزيز جودة الأحكام القضائية، وحماية حقوق المتقاضين، يُترجم إلى خطط واضحة، وتوفير الموارد المالية والبشرية، وربط مسارات التحول الرقمي بمؤشرات أداء قابلة للقياس والمتابعة، ووضع خطط للتعامل مع مقاومة التغيير، وإعادة تشكيل الثقافة التنظيمية داخل منظومة القضاء الإداري؛ بناء قناعة مؤسسية لدى القضاة ومنسوبي الديوان بأهمية التحول، وتعزيز الثقة في الحلول الرقمية، وتكريس مفهوم أن التقنية أداة داعمة للعمل القضائي لا بديلاً عنه.

ثانياً: التدرج المنهجي المدروس في الانتقال:

اعتمد ديوان المظالم نهجاً متدرجاً ومنهجاً في انتقاله إلى العدالة الرقمية، وقد مثل هذا التدرج خياراً استراتيجياً يهدف إلى تقليل المخاطر التشغيلية، وضمان استمرارية العمل القضائي، وتمكين القضاة والمتقاضين ومنسوبي الديوان من التكيف التدريجي مع الأنماط الرقمية الجديدة، بداية من رقمنة الخدمات القضائية الأساسية ذات الأثر المباشر على المتقاضين، مثل إيداع الدعاوى وتقديم المذكرات إلكترونياً عبر بوابة قضائية متكاملة، إلى التوسع

ثانياً: الفجوات التشريعية المرتبطة بالمنظومة التقنية:

تُعَدُّ الفجوات التشريعية من أبرز التحديات البنوية التي تعيق منظومة القضاء الرقمي في الدول بوجه عام، وتتجلى هذه الفجوات في غياب نصوص صريحة تُنظِّم مسائل محورية، من قبيل حجية المحاضر والأحكام الصادرة إلكترونياً، وضوابط انعقاد الجلسات عن بُعد، ومدى كفاية الحضور الافتراضي لتحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم، إضافة إلى تنظيم قواعد الإثبات الرقمي، واعتماد الأدلة الإلكترونية، وتحديد المسؤولية النظامية في حال الأعطال التقنية أو الاختراقات السيبرانية أو فقدان البيانات.

وفي المملكة العربية السعودية، يبرز تحدّي الفجوات التشريعية في مجال القضاء الرقمي بوصفه أحد الإشكالات المصاحبة لوتيرة التحول الرقمي المتسارعة التي شهدت المنظومة القضائية خلال السنوات الأخيرة. فعلى الرغم من التطور الملحوظ في البنية التقنية للخدمات القضائية، وتبني منصات رقمية متقدمة لإدارة الدعاوى وتقديم الخدمات العدلية، إلا أن الإطار التشريعي المنظم للتقاضي الإلكتروني ما يزال يتسم بطابع عام، ولا يرقى في بعض جوانبه إلى مستوى التنظيم التفصيلي الذي تفرضه خصوصية البيئة القضائية الرقمية.

وتتمثل أبرز ملامح هذه الفجوات في غياب نصوص نظامية صريحة توضح ضمانات الجلسات الافتراضية، والمسؤولية النظامية في حال الاختراق أو تلف البيانات، تفتقر إلى تنظيم قانوني صريح ورغم وجود أنظمة مهمة كنظام مكافحة جرائم المعلوماتية ونظام حماية البيانات الشخصية، إلا أنها لا تغطي خصوصية البيئة القضائية الإلكترونية بشكل كافٍ، مما يفتح المجال لثغرات إجرائية وقانونية تُهدد سلامة الأحكام ومشروعية الإجراءات. ويتطلب سد هذا الفراغ إصدار نظام متكامل للعدالة الرقمية أو لائحة تنفيذية تنظم آليات التقاضي الإلكتروني، وتكفل الحماية القانونية للبيانات القضائية، بما يعزز من موثوقية القضاء ويحفظ المبادئ المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم (الحباشنة، 2024، ص. 180-185).

ثالثاً: قلة التجارب الدولية المكتملة:

حيث تُعدُّ محدودية التجارب الدولية المكتملة في مجال التحول الرقمي القضائي من أبرز التحديات التي تُعيق بناء منظومة رقمية متماسكة؛ إذ تفتقر الدول إلى نماذج معيارية يمكن الاسترشاد بها في معالجة الإشكاليات التقنية والإجرائية، ويُفضي هذا النقص إلى غياب خارطة طريق واضحة، مما يُضاعف من احتمالية الوقوع في أخطاء قانونية أو تقنية، ويُحمّل الجهات القضائية عبئاً إضافياً في صياغة حلول محلية دون مرجعية دولية راسخة.

وُظهِر التجارب أن معظم الدول، بما فيها المملكة العربية السعودية، لا تزال في مراحل تجريبية أو انتقالية، حيث تُبنى المنصات الرقمية دون إطار تشريعي متكامل يُنظِّم الأدلة الرقمية، الجلسات الافتراضية، وضمانات الخصوصية القضائية (التجارب الدولية في التحول الرقمي للقطاع العدلي، 2023).

رابعاً: إطلاق إمكانات تقنية مؤثرة:

شكلت المكنات التقنية المؤثرة الركيزة الأساسية لمسار التحول الرقمي في ديوان المظالم، حيث انتقل التحول من مجرد أتمتة للإجراءات إلى بناء منظومة رقمية متكاملة تُعيد تصميم التجربة القضائية بكامل مراحلها، من خلال إطلاق منصات وأنظمة تقنية متقدمة، في مقدمتها منصة «مُعين» لخدمات التقاضي عن بُعد، بوصفها منصة رقمية شاملة تُقدِّم خدمات قضائية متكاملة وفق نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ولائحته التنفيذية، بدءاً من قيد الدعوى وتقديم الطلبات القضائية، ومروراً بمتابعة الإجراءات وحضور الجلسات، وانتهاءً باستلام نسخة الحكم، ومن خلال «نظام المساعد العربي الذكي» بوصفه أحد أبرز الابتكارات النوعية في التجربة في مجال القضاء الإداري؛ إذ يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل السوابق القضائية، لتسهيل عمليات البحث المتقدم في السوابق القضائية والأنظمة والتشريعات الحديثة، من خلال تمكين القضاة والباحثين من الوصول إلى نتائج بحث مصنفة وذات صلة عالية، وتحليل بيانات القضايا والأحكام القضائية، واستخلاص الأنماط والعلاقات القانونية، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها، بما يساهم في تسريع الوصول إلى السوابق المناسبة، ودعم دقة البحث القانوني، وتعزيز جودة الاستدلال القضائي. (الدليل الإرشادي لاستخدام خدمات منصة معين، 2022).

وفي إطار تعزيز موثوقية هذه الحلول التقنية، وقَّع الديوان شراكة رسمية مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) بموجب مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات، وربط الأنظمة القضائية بالسحابة الحكومية «دم»، بما يضمن استضافة البيانات القضائية ضمن بيئة تقنية آمنة، عالية الاعتمادية، ومحكومة بمعايير وطنية صارمة للأمن السيبراني وحوكمة البيانات (ديوان المظالم، 2024).

وهذا يساهم في بناء قضاء إداري رقمي متقدم، يجمع بين الكفاءة التقنية، وسلامة الإجراءات، وضمانات العدالة، ويعكس نموذجاً وطنياً رائداً في توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي ضمن إطار سيادي منضبط.

خامساً: المحافظة على الجودة القضائية في ظل التحول الرقمي:

مع السعي الحثيث من ديوان المظالم نحو التحول الرقمي فإنه لم يحد عن الهدف الأسمى وهو الحفاظ على جودة الأحكام القضائية وعدم تأثرها بتسارع التحول الرقمي، من خلال تبني مزيج استراتيجي متوازن يجمع بين التدريب المتخصص، والبنية التقنية الآمنة، والحكمة الدقيقة، فقد جرى تنفيذ برامج تأهيلية متقدمة استهدفت القضاة والموظفين، ركزت على تنمية مهارات التعامل مع الأدوات الرقمية الحديثة، ولا سيما الأتمتة المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مع الالتزام بمعايير إجرائية واضحة تعزز الشفافية والانضباط القضائي.

المحلي إلى إجراءات أكثر تعقيداً وحساسية، كحضور الجلسات عن بُعد، وتبادل المرافعات إلكترونياً، واستلام الأحكام والقرارات القضائية بصيغ رقمية موثوقة.

وتجلى هذا التدرج المنهجي بصورة عملية في إطلاق أول محكمة إدارية رقمية في محافظة وادي الدواسر في مارس 2022، دون الاعتماد على مبنى قضائي فعلي، بما مثل انتقالاً نوعياً من مرحلة التحول الرقمي الجزئية إلى نموذج المحكمة الرقمية المتكاملة، مما أتاح اختبار الجاهزية التقنية والتنظيمية، وقياس الأثر الفعلي على سرعة الفصل في الدعاوى وجودة الإجراءات، قبل تعميم التجربة على نطاق أوسع (القثمى، 2022)، كما شكل ديوان المظالم فريق عمل متخصص لدراسة تحويل جميع المحاكم الإدارية في المملكة إلى محاكم رقمية بكامل أعمالها، في إطار خطة واضحة المعالم تستهدف تحقيق العدالة الناجزة بكفاءة وجودة أعلى، مع المحافظة على استمرارية الخدمة القضائية، وتعزيز متطلبات الحوكمة الإلكترونية، وضمان تكامل الأنظمة الرقمية مع الأطر التنظيمية المعتمدة.

ثالثاً: تنظيم فرق عمل داخلية ملزمة بالتفاصيل:

ارتكز ديوان المظالم في تنفيذ مسار التحول الرقمي على تشكيل فرق عمل داخلية متعددة التخصصات تضم قضاة، وموظفين إداريين، ومهندسي تقنية معلومات، بما يضمن بناء الحلول الرقمية استناداً إلى فهم عميق لطبيعة العمل القضائي ومتطلباته الإجرائية والموضوعية، بإشراك الفاعلين الرئيسيين في المنظومة القضائية، وفي مقدمتهم أصحاب الفضيلة القضاة، في مختلف مراحل التصميم والتنفيذ والتطوير باعتبارهم شركاء أساسيين في صياغة التحول، لما لهم من دور محوري في تطوير المنظمة القضائية وضمان تحقيق العدالة الناجزة (ديوان المظالم، 2022)، كما أن القضاة بحكم مسؤوليتهم في الفصل في الخصومات، وإنفاذ الأحكام، وتحقيق مقاصد العدل، يؤدون وظيفة سيادية أصيلة، بوصفهم نواباً عن ولاة الأمر في إقرار العدل بين الناس وصيانة الحقوق وتحقيق السلم المجتمعي؛ لذا فإن إشراكهم الفعلي في مسار التحول الرقمي يعزز شرعية التحول ذاته، ويرسخ الثقة في مخرجاته، ويساهم في بناء منظومة قضائية رقمية متوازنة تجمع بين الكفاءة التقنية، وسلامة الإجراءات، وضمانات العدالة، مما يساهم في تفادي الفجوة التي قد تنشأ بين الحلول التقنية المجردة ومتطلبات العدالة الإجرائية، من خلال تحويل التحول الرقمي من مشروع تقني إلى مشروع مؤسسي تشاركي قائم على المعرفة الميدانية، والتكامل الوظيفي، والوعي بدور القضاء في استقرار المجتمع وتحقيق العدالة.

كما سعى ديوان المظالم لتطوير العنصر البشري والقيادي كعنصر رئيس وفعال في إنجاح التحول الرقمي، فنظم ديوان المظالم في 2024م ورشة عمل بعنوان «إعداد القادة لابتكار التحول الرقمي»، لتعزيز الوعي الرقمي وتنمية المهارات القيادية لدى منسوبي الديوان، وترسيخ ثقافة الابتكار، وتفعيل دور القيادات الوسطى والعليا في تبني التقنيات الناشئة، وعلى رأسها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي (ديوان المظالم، 2024).

أو إجراءً تقنيًا محدود الأثر، بل جاء ضمن رؤية مؤسسية شاملة استهدفت تطوير بنية القضاء الإداري، وتحسين جودة المخرجات القضائية، وتعزيز ثقة المتقاضين في العدالة الرقمية، وليس ذلك بوصفها تجربة تقنية فحسب، بل كنموذج مؤسسي يعكس كيفية بناء التحول الرقمي على أسس مستدامة، ومحصنة ضد التحديات التشغيلية والتنظيمية.

وقد تجاوزت هذه التجربة في آثارها الإطار المحلي، لتصبح نموذجًا ملهمًا قابلاً للاسترشاد به في عدد من التجارب القضائية المقارنة، خاصة في الدول التي تسعى إلى تحقيق قفزات نوعية في مجال التحول الرقمي القضائي الإداري، ويُعزى ذلك إلى ما اتسمت به التجربة من تكامل بين الأبعاد التنظيمية والتشريعية والتقنية والبشرية، فضلاً عن اعتمادها على منهجية واضحة في إدارة التغيير، ومراعاة خصوصية العمل القضائي ومتطلباته الإجرائية.

ويقتضي هذا الوقوف على أبرز الممكنات التي أسهمت في إنجاح هذه التجربة واستدامتها، وتحليل أدوارها وتداخلها في تشكيل منظومة قضائية رقمية متكاملة، بدراسة تجربة ديوان المظالم عبر مطلبين رئيسين: يتناول الأول ممكنات استدامة التحول الرقمي في المنظومة القضائية، في حين حُصِّنَ المطلب الثاني لتقييم أثر هذه التجربة في ضوء الأرقام والمؤشرات والناتج الرسمية المعلنة، بما يسهم في استخلاص الدروس المستفادة وبناء نموذج إرشادي يمكن الاستفادة منه في تجارب قضائية أخرى.

المطلب الأول: مراحل التحول الرقمي في المنظومة القضائية في المملكة.

لقد مر ديوان المظالم في رحلة التحول الرقمي خلال السنوات العشر الأخيرة 1437- / 1447هـ- بالعديد من المراحل، ويمكن تلخيصها في ثنائي خطوات متتابعة، كما يلي:

أولاً: بدأت بواكير هذا التحول الرقمي من خلال صدور وثيقة استراتيجية ديوان المظالم للفترة ما بين 1437هـ إلى عام 1442هـ، والتي شكّلت الإطار المرجعي لتوجه الديوان نحو الأمتة الشاملة لأعماله القضائية والإدارية (استراتيجية ديوان المظالم، 2020)، وقد نصت هذه الوثيقة على خمسة أهداف رئيسة تمثلت في: التحول الإلكتروني لأعمال ديوان المظالم خلال خمس سنوات، تقليص أمد التقاضي، تأهيل الكوادر القضائية والإدارية، توفير بيئة قضائية متكاملة من خلال مبانٍ ملائمة، وتعزيز الشراكات المؤسسية ورفع الوعي القضائي (الملاحم الأساسية لاستراتيجية ديوان المظالم، 2020). ولتحقيق هذه الأهداف، أطلقت خمس عشرة مبادرة رئيسية، جاء في مقدمتها مشروع التحول الإلكتروني لأعمال الديوان، الذي تضمن مجموعة من المبادرات الفرعية مثل: توفير البنية التحتية الملائمة للتحول الرقمي، وتقديم (25) خدمة إلكترونية قضائية خلال خمس سنوات، وبناء نظام الأرشيف الإلكترونية لجميع وثائق الديوان، وتطوير تطبيقات للأجهزة الذكية، ومنح المحاكم صلاحية تنفيذ أعمالها الإدارية والمالية إلكترونياً (استراتيجية ديوان المظالم، 2020، ص 92). وقد أسهمت هذه المبادرات في إرساء

كما اعتمدت المنظومة القضائية الرقمية على إجراءات توثيق دقيقة تغطي جميع مراحل التقاضي الإلكتروني، بما يضمن سلامة المراجعة، وإمكانية التتبع، وموثوقية الإجراءات، ويحد من مخاطر الإخلال بضمانات العدالة أو المساس بحقوق الخصوم.

سادساً: الانفتاح على استخدام الذكاء الاصطناعي:

أظهر ديوان المظالم التزاماً مؤسسياً واضحاً بالانفتاح الاستراتيجي على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير منظومته القضائية، وهو ما انعكس في تحقيقه المركز الثاني بين الجهات الحكومية المركزية في مؤشر التحول الرقمي لعام 2024 (هيئة الحكومة الرقمية، 2024، ص 20)، وحصوله على شهادة تميز في استخدام التقنيات الناشئة، وقد ارتبط هذا الإنجاز بتطوير «نظام المساعد المعرفي الذكي» القائم على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بوصفه أحد أبرز الممكنات الرقمية الداعمة للعمل القضائي، من خلال تمكين التصنيف الذكي للدعاوى وتحليل موضوعاتها، بما يسهم في رفع كفاءة توزيع القضايا وتقليل زمن المعالجة الأولية، كما يوفر النظام أدوات بحث وتحليل متقدمة تُعين القضاة والباحثين على استعراض السوابق القضائية والتشريعات ذات الصلة، واستخلاص الروابط والأنماط القانونية، فضلاً عن دعم التنبؤ بمسارات القضايا المحتملة، بما يعزز جودة الاستدلال القضائي وسرعة اتخاذ القرار (ديوان المظالم ثاني أفضل الجهات المركزية في التحول الرقمي، 2024).

ولا يقتصر أثر هذا الانفتاح على الجوانب الإجرائية فحسب، بل يمتد ليشكل تحولاً نوعياً في ثقافة العمل القضائي، من خلال ترسيخ مفهوم «القاضي المدعوم تقنياً» دون المساس باستقلاله أو سلطته التقديرية؛ إذ يُوظف الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة مساندة تعزز الكفاءة والاتساق، لا بديلاً عن الاجتهاد القضائي، ضمن إطار حوكمة منضبط يراعي الخصوصية القضائية، وسرية البيانات، وضمانات العدالة.

المبحث الثالث: التقييم التحليلي لتجربة ديوان المظالم في التحول الرقمي.

تمهيد:

أصبح التحول الرقمي في المنظومات القضائية أحد أبرز ملامح التطوير المؤسسي في العصر الحديث، بوصفه خياراً استراتيجياً لا يقتصر على إدخال التقنيات الحديثة في إجراءات التقاضي، وقد فرضت التحولات التقنية المتسارعة إلى جانب تنامي توقعات المستفيدين، واقعاً جديداً على المؤسسات القضائية يستدعي الانتقال من الأنماط التقليدية في إدارة الدعوى إلى نماذج رقمية أكثر كفاءة ومرونة واستجابة.

ولذا برزت تجربة ديوان المظالم في المملكة العربية السعودية بوصفها تجربة رائدة ومتكاملة في تمكين العمل القضائي؛ لما تميزت به من سرعة في التحول، ووضوح في التخطيط، وتدرج في التنفيذ، وقدرة على المواءمة بين المتطلبات التقنية وضمانات التقاضي العادل؛ فلم يكن التحول الرقمي في ديوان المظالم استجابة ظرفية

التعاملات والمعاملات الداخلية والخارجية في جميع مناطق المملكة، وهذه الخطوة تأتي في إطار استراتيجية ديوان المظالم وبما يوافق التوجه العام في التحول الرقمي في كافة القطاعات الحكومية؛ تماشيًا مع المستهدفات من دعم التحول الرقمي في كافة التعاملات الحكومية، لتساهم في تحقيق خدمات نوعية تضمن توفير الوقت والدقة في التعاملات القضائية بالدرجة الأولى، مما يحقق حفظ الأحكام والوثائق وسرعة الوصول إليها في فترة وجيزة وبصورة آمنة، بعد الاستغناء الكامل عن التعاملات الورقية وتفعيل التحول الرقمي الشامل، كما أنها تأتي دعمًا للجانب البيئي وتحقيق أفضل طرق الاستدامة في هذا الشأن (ديوان المظالم، 2023).

سابقًا: إطلاق نظام (المساعد) في عام 1446هـ، وهو نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي في تقديم الدعم المعلوماتي والمساعدة بهدف تسهيل عمليات البحث في السوابق القضائية والأنظمة والتشريعات الحديثة؛ لتمكين القضاة والباحثين من الحصول على نتائج بحث مصنفة، وذلك من خلال تحليل بيانات القضايا والأحكام، واستنتاج العلاقات والتشابه فيما بينها، لزيادة الكفاءة والإنتاجية القضائية، وتحسين جودة الأحكام (النظام المساعد، موقع ديوان المظالم، 2024).

ثامناً: إقرار قواعد التقاضي الرقمي، وإنشاء المحاكم الرقمية الموحدة، في 27 مايو 2025م، حيث وافق مجلس القضاء الإداري على قواعد التقاضي الرقمي وتشكيل 114 دائرة قضائية رقمية في المحاكم الإدارية ديوان المظالم (ديوان المظالم، 2025). وتعد هذه المبادرة الخطوة التمهيدية الأولى لإنشاء المحاكم الإدارية الرقمية الموحدة.

وقد وضع ديوان المظالم خطة رصينة لتقديم أفضل الخدمات، بأفضل الأساليب والممارسات؛ لتحقيق التمكين والاستدامة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030م، ومن أهم تلك الجهود المرحلة الثانية من استراتيجية ديوان المظالم 2025م، وتتلخص في سبعة أهداف رئيسية، ومن أهمها: رفع كفاءة وجودة القضاء الإداري، ودعم التحول الرقمي لأعمال ديوان المظالم، ورفع الوعي القضائي (أهداف المرحلة الثانية من استراتيجية ديوان المظالم، 2025).

المطلب الثاني: تقييم تجربة ديوان المظالم في التحول الرقمي.

لا تخلو أي تجربة مؤسسية من درجات متفاوتة من النجاح أو القصور، ولا سيما التجارب التحولية واسعة النطاق كالتجربة الرقمية، التي تتأثر بجملة من الممكنات والمعوقات. وانطلاقاً مما سبق بيانه من تحديات وفرص، تبرز أهمية الانتقال من الوصف إلى التقييم، وذلك من خلال قياس الأثر الفعلي للتحول الرقمي في ديوان المظالم، وتحديد مدى نجاحه في تحقيق أهدافه المعلنة، لا سيما فيما يتعلق بكفاءة التقاضي وتسريع وتيرة الإجراءات القضائية.

ويُعد أثر التحول الرقمي في تسريع إجراءات التقاضي من أبرز المؤشرات الدالة على نجاح التجربة؛ إذ تشير الإحصاءات الصادرة عن مركز دعم القرار بديوان المظالم إلى تسجيل ارتفاع ملحوظ في حجم القضايا والطلبات المقيدة والمنجزة، فقد أفضت هذه الجهود المتكاملة

أسس التحول الرقمي داخل ديوان المظالم، وتشكيل نواة العمل التقني الذي تطور لاحقاً ليشمل منظومات رقمية متكاملة مثل منصة «معين» وغيرها من المشاريع الداعمة للعدالة الناجزة.

ثانياً: تشكيل فريق لدراسة التحول الرقمي لديوان المظالم في عام 1443هـ، حيث وجه معالي رئيس ديوان المظالم، الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف، بتشكيل فريق عمل متخصص لدراسة تحويل محاكم ديوان المظالم إلى محاكم رقمية تقوم بكامل أعمالها وتنجز جميع التعاملات والإجراءات القضائية بشكل رقمي متكامل، ويتولى الفريق إعداد دراسة التحول الرقمي خلال مدة ستين يوم عمل، ويقوم فريق العمل -المكون من نخبة من قضاة ومنسوبي ديوان المظالم- برفع كل ما يتوصل إليه من مثيرات واقتراحات (ديوان المظالم، 2022).

ثالثاً: إنشاء مركز للخدمات القضائية الرقمية في عام 1444هـ، حيث قام ديوان المظالم بإنشاء مركز للخدمات القضائية الرقمية يرتبط مباشرة بنائب رئيس ديوان المظالم للشؤون القضائية، بهدف تنظيم وتسيير جميع أعمال ومنصات القضاء الإداري الرقمية، ويتكون المركز من مكتب لمنصة معين الرقمية وآخر للذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، تتولى مهام دراسات الخدمات القضائية الرقمية والتدريب عليها، إضافة إلى خدمات برامج الذكاء الاصطناعي ومتابعة التقنيات الناشئة وتحفيز الابتكار، وإعداد تقارير الأعمال الدورية للمكاتب والمركز والتوصيات اللازمة (وكالة الأنباء السعودية واس، 2023).

رابعاً: إنشاء مكتبة القاضي الرقمية 1444 هـ، والتي تحتوي -بنسختها الورقية والرقمية- على مجموعة من البرامج المعرفية والأنظمة ومجموعة من أهم الكتب والدراسات والبحوث الفقهية وموسوعة الأحكام القضائية، وتأتي هذه الخطوة ضمن خطة ديوان المظالم الرامية إلى رفع كفاءة كوادره القضائية والإدارية من خلال التدريب والتطوير وتوفير احتياجاتهم المعرفية كافة، بما يساهم في تجويد الأعمال القضائية والارتقاء بجودة الأحكام والقرارات الصادرة عن دوائر الديوان، تحقيقاً لمستهدفاته الاستراتيجية (مكتبة القاضي، موقع ديوان المظالم).

خامساً: تعويم الاختصاص المكاني لمحاكم الاستئناف، 1444هـ، فقد أصدر مجلس القضاء الإداري موافقته على التعويم، والذي يعني: إلغاء أو تجاوز القيد الجغرافي الذي كان يحدد نطاق عمل كل محكمة استئناف إداري على منطقة معينة، بحيث لا تُربط الدعاوى الاستئنافية بموقع المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم، بل يتم توزيعها وفق الاختصاص النوعي، ووفق آليات فنية تعتمد على معايير العدالة في التوزيع، وععبء العمل، وتخصّص الدوائر القضائية (الجهني، 2023).

سادساً: إطلاق مبادرة ديوان المظالم بلا ورق في عام 1445هـ، حيث أعلن ديوان المظالم أنه ابتداءً من اليوم الأول من العام الهجري الجديد 1445هـ العمل في بيئة بلا ورق في جميع المحاكم والمرافق التابعة له وعبر كافة دوائرها القضائية وإدارتها، وكافة

بتحسن أكثر، وملاحظ بشكل أكبر فيما يليه من أعوام، وحتى يتم تقييم تجربة التحول الرقمي في ديوان المظالم تقييماً صحيحاً فلا بد من تتبع ذلك بمعيار محايد داخلياً - داخل حدود المملكة - وخارجياً؛ أي: دولياً.

أما داخلياً:

فيمكن القول أن هذا التحول السريع بتلك الاستراتيجية والآليات أحدثت الفارق والنقلة النوعية، والتطور ومواجهة التحديات والصعوبات، ويتمثل هذا النجاح الغير المسبوق في حصول ديوان المظالم على الدرع الذهبية في تجربة العميل السعودية عن فئة أفضل تحول رقمي لمنصة مُعين الرقمية، (القطاع العام من أكثر من 1000 موظف)، خلال منتدى العميل لعام 2024م. كما حصل ديوان المظالم على الدرع الفضية في فئة (الموظفون في صميم كل شيء، أكثر من 5000 موظف)، (ديوان المظالم يتفرد بالذهبية ويحصل الفضية في جائزة تجربة العميل، 2024) مما يعكس تفوق كادره البشري، وتحسن مستوى خدماته، وتجارب المستفيدين خير دليل على ذلك. ويعزز هذا التقييم ما حققه ديوان المظالم على تقييم بنسبة 87.09% في التقرير السنوي للتحول الرقمي 2024م، مما وضعه في المركز الثاني بين الجهات الحكومية المركزية والعامّة على مستوى المملكة.

وأما خارجياً:

إنَّ المجتمع الدولي تختلف نظراته وتقييمه للتجارب التشريعية عن نظرة الدولة، ولذا فإن المعيار الأوضح لقياس نجاح تلك التجارب هو تقييم المجتمع الدولي لنسبة نجاح التجربة، والذي يتميز بالشفافية والتجرد غالباً، فقد لاقت تجربة ديوان المظالم صدى كبيراً، وقبولاً واسعاً في المجتمع الدولي، ويظهر ذلك جلياً في حصول المملكة على عدة جوائز دولية، أبرزها:

1. لحصول على جائزتين دوليتين في تجربة العميل ضمن حفل جوائز تجربة العميل الدولية بلندن لعام 2025م، الجائزة الذهبية لمنصة معين الرقمية في فئة أفضل تحول رقمي، والجائزة الفضية في فئة أفضل استخدام للذكاء الاصطناعي عن نظام المساعد المعرفي الذكي (وسط حضور ومنافسة عدد من المؤسسات العالمية والحكومية، 2025).

2. الحصول على جائزة التميز، من معهد جائزة الشرق الأوسط للتميز، في تقديم الخدمات الذكية والفعالة في إدارة الأزمات والكوارث، باستخدام أحدث التقنيات؛ لضمان الاستجابة السرعة والفعالة للتحديات.

3. كما حصل ديوان المظالم على جائزة درع الحكومة الذكية، عن فئة العمل الحكومي عن بعد، من دولة الإمارات العربية المتحدة، بدبي، وهي مسابقة موجهة لحكومات الدول العربية، والمؤسسات الرسمية.

إلى تحقيق أثر ملموس تمثل في تقليص متوسط زمن التقاضي من نحو 427 يوماً في عام 2016 إلى قرابة 68 يوماً في عام 2024، أي بانخفاض يقدر بنحو 85%، (ديوان المظالم يقلص مدة التقاضي في محاكمه من 427 يوماً إلى 68 يوماً، 2024)،

وتخفيض مدد التقاضي بهذا الشكل إنما يأتي للاعتماد على التحول الرقمي، وأثره في تسريع الفصل في النزاعات دون الإخلال بجودة الأحكام القضائية، وفقاً لبيانات ديوان المظالم ومركز دعم القرار. كما تُطبّق حوكمة صارمة تشمل المتابعة الزمنية والمالية، وآليات المساءلة، وضمان السرية القانونية للبيانات القضائية، بما يعزز مصداقية وموثوقية النظام القضائي الإداري الرقمي في المملكة العربية السعودية.

كما بلغ عدد القضايا والطلبات التي قيدت في المحاكم عام 2023م (143435) دعوى وطلب، بارتفاع قدره 23% عن عام 2022م، وبلغ تعداد ما أنجز منها: (132447) دعوى وطلب، بارتفاع نسبته 7% عن العام السابق، وبلغ عدد الجلسات المنعقدة (232828) جلسة قضائية، بارتفاع تقدر نسبته 3% عن العام السابق (أكثر من 232 ألف جلسة تقاض أنجزت أكثر من 132 ألف دعوى في ديوان المظالم، مقال منشور بموقع ديوان المظالم، 2024).

وتُظهر البيانات الإحصائية استمرار هذا الزخم خلال عام 2024م؛ إذ سجل الربع الأول من العام قيد (41,716) دعوى وطلب، مع إنجاز (42,481) دعوى وطلب، وعقد (67,334) جلسة قضائية، وفي الربع الثاني من العام ذاته، بلغ عدد الدعاوى والطلبات المقيدة (31,082)، في حين ارتفع عدد الدعاوى والطلبات المنجزة إلى (34,254) دعوى وطلب، وعُقدت (58,189) جلسة قضائية رقمية، وهو ما يعكس كفاءة تشغيلية متقدمة، وقدرة ملحوظة على استيعاب الأحمال القضائية المتزايدة دون الإخلال بوتيرة الإنجاز (إنجاز أكثر من 34 ألف دعوى و58 ألف جلسة رقمية في ديوان المظالم خلال الربع الثاني من 2024م، 2024).

كما تجدر الإشارة إلى أن ديوان المظالم نتيجة للتحديثات في إجراءات التقاضي وما صاحبها من تحول رقمي متكامل لكافة خدمات التقاضي وجلساته؛ شهد نقلة نوعية في جودة الأعمال وسرعة الإنجاز، فقد كشف ديوان المظالم ممثلاً في مركز دعم القرار عن تقليص متوسط أمد التقاضي إلى 68 يوماً مع بداية العام 2024م؛ وتمكّن ديوان المظالم وبكافة محاكمه في جميع مناطق المملكة وعبر مختلف مراحل التقاضي من تقليص أكثر من 350 يوماً من رحلة التقاضي في القضاء الإداري خلال الخمس سنوات الماضية وهو الذي أعلن بنهاية عام 2022م عن تحقيق مستهدفاته الاستراتيجية لعام 2025م من حيث أعداد المنجز من أعماله ومدد التقاضي لديه (ديوان المظالم يقلص مدة التقاضي في محاكمه من 427 يوماً إلى 68 يوماً، 2024).

وهذا يمثل الإنجاز الحقيقي، ونجاحاً لتجربة التحول الرقمي في ظل هذه الأرقام، وتلك النسب الرسمية المذكورة، مع الاستبشار

الخاتمة

وتشتمل على أبرز النتائج، وأهم التوصيات:

أولاً: النتائج:

1. أثمرت تجربة ديوان المظالم في التحول الرقمي عن نقلة نوعية في خدمات القضاء الإداري من الإجراءات الورقية البطيئة إلى منصات إلكترونية متكاملة وفعالة، وقد انعكس هذا التحول إيجاباً على مخرجات العمل القضائي، فارتفعت إنتاجية المحاكم بنسبة ملحوظة في محاكم الاستئناف، وتحسنت جودة الأحكام عبر حوكمة الإجراءات، وتيسير وصول القضاة للمعلومات، وأتت آثار هذا التحول في شكل خدمة عدلية أسرع، وأكثر كفاءة وشفافية (ارتفاع الإنجاز في محاكم الاستئناف الإدارية بديوان المظالم، مقال منشور بجريدة المدينة، 2024).

2. أثبت التحول الرقمي القضائي أهميته كأداة استراتيجية لمواكبة التطور المؤسسي، شريطة أن يُبنى على أسس علمية واضحة، تتضمن استراتيجية شاملة، وخارطة زمنية محددة، وآليات تنفيذ مرنة ومتطورة. ويؤكد ذلك أن التحول الرقمي لا يُعد غاية في ذاته، بل وسيلة لتحقيق كفاءة أعلى وجودة أفضل في تقديم الخدمات العامة.

3. أسهم التحول الرقمي في القضاء الإداري -رغم حداثة التجربة- في تحقيق العدالة الناجزة، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليص مدد التقاضي، وتعزيز كفاءة العمل القضائي.

4. تمثل تجربة ديوان المظالم نموذجاً فريداً قابلاً للاستلهام والتعميم، ليس فقط داخل المملكة، بل في العديد من الأنظمة القضائية العربية والدولية، نظراً لاعتمادها على تحول رقمي متكامل يشمل الإجراءات، والهياكل، والتقنيات، والموارد البشرية.

5. حصول تجربة ديوان المظالم على عدد من الجوائز المحلية والدولية يؤكد مستوى نضجها وتميزها المؤسسي، ويُعد ذلك مؤشراً موضوعياً على نجاح التحول الرقمي، واعترافاً خارجياً بجودة المخرجات وكفاءة التنفيذ.

6. لا تزال تجربة التحول الرقمي في ديوان المظالم في طور التطوير المستمر، وفق مستهدفات مرحلية جديدة تمتد حتى عام 2025م، وهو ما يعكس تبني ديوان المظالم للتطوير المستمر، وعدم الاكتفاء بالمنجزات الحالية بوصفها نهاية المسار التطويري.

ثانياً: التوصيات:

والباحث إذ شرع في الفراغ من بحثه يوصي بما يلي:

1. أهمية توثيق رحلة التحول الرقمي في ديوان المظالم توثيقاً علمياً ومنهجياً، بما يتيح دراستها دراسة تحليلية قائمة على البيانات والإحصاءات، وإجراء مقارنات معيارية مع تجارب قضائية دولية. وتكمن أهمية هذه التوصية في تحويل هذه التجربة من ممارسة مؤسسية إلى مرجع علمي يسهم في إثراء الأدبيات المتخصصة في القضاء الرقمي.

2. ضرورة دراسة أثر التحول الرقمي في القضاء الإداري على جودة العمل القضائي من منظور القضاة، باعتبارهم الفاعل الرئيس في العملية القضائية، والأقدر على تقييم أثر التقنيات الرقمية على استقلالهم، وكفاءة أدائهم، وجودة الأحكام الصادرة.

3. دراسة مدى ملائمة إتاحة الوصول إلى بعض المكنات التقنية - مثل نظام المساعد المعرفي الذكي - للمتخصصين والباحثين، في إطار ضوابط تنظيمية دقيقة. وتنبع أهمية هذه التوصية من دور هذه الأدوات في دعم البحث القانوني، وتطوير المعرفة القضائية، وتعزيز التكامل بين المؤسسة القضائية والمجتمع الأكاديمي.

4. إقامة مؤتمر دولي متخصص حول التحول الرقمي في القضاء الإداري بديوان المظالم، يُعنى باستعراض التجربة، ومناقشة التحديات والممكنات، وتبادل أفضل الممارسات الدولية، وتكمن أهمية هذا المؤتمر في كونه منصة فاعلة لنقل التجربة السعودية، وتعزيز حضورها في النقاشات الدولية المتعلقة بالقضاء الرقمي.

5. إعداد دراسة متخصصة حول تجربة تشكيل (114) دائرة رقمية في ديوان المظالم، وتحليل أثر قواعد التقاضي الرقمي وآليات عمل الدوائر الرقمية على كفاءة الفصل في المنازعات، وذلك بعد مرور فترة زمنية كافية على التطبيق. وتكتسب هذه التوصية أهمية خاصة نظراً لكون التجربة تمثل -وفق المعايير الحالية- إحدى أولى التجارب العالمية في التحول الرقمي القضائي الإداري المتكامل، مما يستدعي تقييمها بصورة معمقة لضمان استدامتها وتطويرها.

المراجع

ابن دريد، محمد. (1987). *جمهرة اللغة* (ج. 2). دار العلم للملايين.

أحمد، رشا علي الدين. (2021). المحاكم الإلكترونية إلى أين؟ *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 1 (78)، 22-58.

الأحمدي، عادل بن علي. (2024). التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة. *المجلة العربية للنشر العلمي*، 7 (63)، 294-310.

الأحمدي، عادل بن علي. (2024). التحول الرقمي الشامل لجميع إجراءات التقاضي بالمحاكم العامة. *المجلة العربية للنشر العلمي*، 7 (63)، 294-310.

الأزهري، محمد. (2001). *تخذيب اللغة* (ج. 9). دار إحياء التراث العربي.

اغريز، أحمد، والفحطاني، سعيد. (2025). الحكومة الرقمية وأثرها في سير المرافق العامة في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030. *مجلة البحوث*

- الزبيدي، محمد. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس (ج. 28). دار الهداية. 3685-3588. (49)، *الفقهية والقانونية*.
- السلمي، الهنوف عبد العزيز. (2024). العلاقة ما بين مبدأ علانية الجلسات والتقاضي عن بُعد بالملكة العربية السعودية. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، 10 (3)، 58-22.
- عبد القادر، رجائي، ونعمة، أنمار هيثم. (2024). مدى تحقيق التقاضي الرقمي للحماية القانونية لحقوق المتقاضين. *مجلة أبحاث علوم الموائع*، 7، 522-505.
- العرشاني، علي. (2025). إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل القضائي: مقارنة تحليلية لواقع القضاء وتحديات التحول الرقمي. *مجلة الباحث العربي*، 6 (3)، 112-86.
- علي الدين، رشا، وآخرون. (2024). رقمنة القضاء: تجارب عربية. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، 14 (1)، 199-105.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. (1966). هيئة الأمم المتحدة.
- عوض، أمل فوزي أحمد. (2022). آليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة إلى الرقمية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- الفارابي، إسماعيل. (1987). *الصالح: تاج اللغة وصحاح العربية* (ج. 4، ط. 4). دار العلم للملايين.
- الفيروزآبادي، محمد. (د.ت.). *القاموس المحيط* (ط. 9). مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- اللمعي، ياسر. (2021). إصلاح العدالة الجنائية عن طريق رقمنة الإجراءات الجنائية: دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة كلية الشريعة والقانون*، 36 (2)، 1467-1370.
- الأحمد، حسام عبد الله. (2023). تطور القضاء ونظامه في المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز: دراسة استقراية تحليلية. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، 42 (4)، 2071-1967.
- محمد، محمد إبراهيم، والبغدادي، أحمد محمد. (2022). القضاء الرقمي والمحاكم الافتراضية. *مجلة بنها للعلوم الإنسانية*، 1 (2)، 173-141.
- ناجي، سارة. (2024). إسهام التحول الرقمي في دعم القضاء الإداري: دراسة تطبيقية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، 7 (71)، 228-210.
- ناجي، عمرو محمد. (2024). آليات إدخال التحول الرقمي في المنظومة القضائية. *مجلة الحقوق للبحوث القانونية*، 1 (3)، 485-618.
- تنظيم هيئة الحكومة الرقمية، قرار مجلس الوزراء رقم (418) (2021)، 9 مارس.
- جعفر، حاتم. (2024). التقاضي الإلكتروني والأمن السيبراني: تحديات وآفاق، دراسة حالة للمحاكم المصرية. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، عدد خاص، 1422-1372.
- الحباشنة، أمل خلف. (2024). إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 3 (8)، 198-171.
- الخرساني، سامي عبد الجبار. (2021). الصعوبات القانونية والعلمية في التقاضي عن بُعد: المغرب نموذجاً. *مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية*، 1 (2)، 159-127.
- ديوان المظالم. (2020). استراتيجية ديوان المظالم.
- الزبيدي، محمد. (2001). تاج العروس من جواهر القاموس (ج. 28). دار الهداية.
- أهداف المرحلة الثانية من استراتيجية ديوان المظالم 2025 م. (د.ت.). ديوان المظالم. استرجع في 19 أغسطس 2025، من <https://www.bog.gov.sa/StrategicPlan/Pages/strategy-objectives-2025.aspx>
- ارتفاع الإنجاز في محاكم الاستئناف الإدارية بديوان المظالم بنسبة 28% (2023)، 13 أكتوبر). *جريدة المدينة*. استرجع في 10 أغسطس 2025، من <https://shorturl.at/Ad6ZM>
- أكثر من 232 ألف جلسة تقاضي أنجزت أكثر من 132 ألف دعوى في ديوان المظالم. (2024، 1 سبتمبر). ديوان المظالم. استرجع في 16 أكتوبر 2025، من <https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/news-10276.aspx>
- إنجاز أكثر من 34 ألف دعوى و58 ألف جلسة رقمية في ديوان المظالم خلال الربع الثاني من 2024 م. (2024، 17 يوليو). ديوان المظالم. استرجع في 29 سبتمبر 2025، من <https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/news-10349.aspx>
- ديوان المظالم. (2020). استراتيجية ديوان المظالم.
- الزراعة، محمد. (2025). واقع التحول الرقمي وسبل تحقيق النجاعة القضائية. *مجلة القانون والأعمال الدولية*، 56 (5)، 165-153.

ديوان المظالم يتفرد بالذهبية ويحصد الفضية في جائزة تجربة العمل.
<https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/news-10376.aspx>
(2025، 21 نوفمبر). ديوان المظالم.

ديوان المظالم يطلق النسخة المطورة من نظام المساعد باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. (2024، 1 نوفمبر). ديوان المظالم.
<https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/news-10425.aspx>

ديوان المظالم يقلص مدة التقاضي في محاكمه من 427 يوماً إلى 68 يوماً. (2024، 21 مارس). ديوان المظالم.
<https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/news-10309.aspx>

ديوان المظالم ينشئ مركزاً للخدمات القضائية الرقمية. (2023، 13 أبريل). وكالة الأنباء السعودية.
<https://www.spa.gov.sa/w1888165>

ديوان المظالم ينظم ورشة «إعداد القادة لابتكار التحول الرقمي». (2024، 22 أبريل). ديوان المظالم.
<https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/news-10317.aspx>

الدليل الإرشادي لاستخدام خدمات منصة معين: الإصدار الرابع. (2023، 19 يوليو). ديوان المظالم.
<https://moen.bog.gov.sa/Style%20Library/Images/guide.pdf>

السكران، راشد. (2024، 30 يناير). الرقمنة والذكاء الاصطناعي ساهما في تحسين العدالة في المملكة، وديوان المظالم نقلة في تطوير القضاء الإداري. صحيفة الرياض.
<https://www.alriyadh.com/2056621>

الغزال، عدنان. (2024، 29 فبراير). صعوبات تقنية أمام إيجابيات التقاضي الإلكتروني. صحيفة الوطن.
<https://www.alwatan.com.sa/article/1143178>

في إطار استراتيجيته للتحول الرقمي: ديوان المظالم بلا ورق مع بداية العام 1445هـ. (2023، 19 يوليو).

نظام الاتصالات وتقنية المعلومات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/106) بتاريخ 1 يونيو 2022.

نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/17) بتاريخ 27 مارس 2007.

نكري، عبد النبي. (2000). دستور العلماء: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (ج. 2). دار الكتب العلمية

هيئة الحكومة الرقمية. (2024، ديسمبر). التقرير التنفيذي لقياس التحول الرقمي 2024م.

يوسف، أحمد شوقي. (2024). الجوانب الإجرائية والموضوعية للإلكترونية القضاء في القانون الإجرائي المعاصر في ضوء التحول الرقمي وإنجاز العدالة. مجلة الشريعة والقانون، (43)، 1209-1308.
<https://qawl.com/?p=1303>

برئاسة معالي الدكتور خالد اليوسف، مجلس القضاء الإداري يوافق على قواعد التقاضي الرقمي ويشكل 114 دائرة قضائية رقمية في المحاكم الإدارية. (2025، 28 مايو). ديوان المظالم.
<https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/Digital-judge-rules.aspx>

التجارب الدولية في التحول الرقمي للقطاع العدلي: جلسة حوارية بالمؤتمر العدلي الدولي الأول. (2023، 7 مارس). وزارة العدل.
<https://www.youtube.com/watch?v=idnPcuGsCGg>

الجهني، نواف. (2023، 31 أكتوبر). تعويم الاختصاص القضائي. صحيفة مكة.
<https://makkahnewspaper.com/article/1600170>

الحربي، رakan. (2024، 28 فبراير). التحول الرقمي للمنظومة العدلية في المملكة. صحيفة مال.
<https://shorturl.at/jDKFq>

حسام، أحمد، وآخرون. (2022، 10 يناير). رقمنة منظومة التقاضي وعقد الجلسات عن بُعد: توصيات للتطوير ومراعاة الضمانات الدستورية. منشورات قانونية.
<https://manshurat.org/node/75051>

ديوان المظالم ثاني أفضل الجهات المركزية في التحول الرقمي وضمن أفضل استخدام للتقنيات الناشئة. (2024، 16 ديسمبر). ديوان المظالم.
<https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/news-10383.aspx>

ديوان المظالم يفوز بجائزتين دوليتين في تجربة العميل. (2025، 14 نوفمبر). ديوان المظالم. <https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/The-Board-Grievances-wins-twointernational-awards-.aspx>

اليوسف، خالد. (2025، 29 يونيو). التحول الرقمي مرحلة اعتمادية مضت لعمليات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة في القضاء الإداري. ديوان المظالم. <https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/news-10270.aspx>

Abd al-Qādir, Rajā'ī, & Nī'mah, Anmār Haytham. (2024). Madā taḥqīq al-taqāḍī al-raqmī lil-himāyah al-qānūniyyah li-ḥuqūq al-mutqāḍīn (in Arabic). *Majallat Abḥāth 'Ulūm al-Mawānī'*, 7, 505–522.

Aghrīr, Aḥmad, & al-Qaḥṭānī, Sa'īd. (2025). Al-ḥukūmah al-raqmīyah wa-atharuhā fī sayr al-marāfiq al-'āmmah fī al-Mamlakah al-'Arabiyyah al-Sa'ūdiyyah fī ḍaw' Ru'yat 2030 (in Arabic). *Majallat al-Buḥūth al-Fiqhiyyah wa-al-Qānūniyyah*, (49), 3588–3685.

Aḥmad, Rashā 'Alī al-Dīn. (2021). Al-maḥākīm al-ilīktrūniyyah: Ilā ayna? (in Arabic). *Majallat al-Buḥūth al-Qānūniyyah wa-al-Iqtisādiyyah*, 1(78), 22–58.

Al-Aḥmadī, 'Ādil ibn 'Alī. (2024). Al-taḥawwul al-raqmī al-shāmil li-jam' ijrā'āt al-taqāḍī bi-al-maḥākīm al-'āmmah (in Arabic). *Al-Majallah al-'Arabiyyah lil-Nashr al-'Ilmī*, 7(63), 294–310.

Al-'Arshānī, 'Alī. (2025). Imkānāt al-dhakā' al-iṣṭinā'ī fī taṭwīr al-'amal al-qaḍā'ī (in Arabic). *Majallat al-Bāḥith al-'Arabī*, 4(3), 86–112.

Al-Ḥabāshnah, Amal Khalaf. (2024). Iḍā'āt 'alā al-iṣlāḥāt al-'adliyyah al-raqmīyah fī Wizārat al-'Adl al-Sa'ūdiyyah khilāl fatrat jā'iḥat Kūrūnā (in Arabic).

ديوان المظالم. <https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/news-10206.aspx>

القثمى، أحمد. (2024، 22 يناير). التجارب الرقمية والذكاء الاصطناعي: كيف يحسنان تجربة العدالة في المملكة؟ صحيفة مكة. <https://shorturl.at/yhtRI>

ما تحديات التحول الرقمي ومعوقاته وأسباب فشله، وكيف يمكن التغلب عليها؟ (2025، 2 يونيو). بكة. <https://shorturl.at/5hvK>

المطيري، منار. (2025، 30 أبريل). التحول الرقمي في القضاء السعودي: عدالة تواكب المستقبل. صحيفة الوطن. <https://www.alwatan.com.sa/article/1164202>

معالي رئيس ديوان المظالم يوجه بتشكيل فريق عمل متخصص لدراسة تحويل جميع المحاكم الإدارية إلى محاكم رقمية بالكامل. (2022، 11 مايو). ديوان المظالم. <https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/news/Pages/news-1033.aspx>

الملامح الأساسية لاستراتيجية ديوان المظالم. (د.ت.). ديوان المظالم. استرجع في 30 نوفمبر 2025، من <https://shorturl.at/TAq1L>

منصة تراضي. (د.ت.). وزارة العدل. استرجع في 10 أغسطس 2025، من <https://taradhi.moj.gov.sa>

منصة معين. (د.ت.). ديوان المظالم. استرجع في 12 أغسطس 2025، من <https://moen.bog.gov.sa/EServices/Pages/default.aspx>

منصة ناجز. (د.ت.). وزارة العدل. <https://najiz.sa/applications/landin>

مكتبة القاضي. (د.ت.). ديوان المظالم. استرجع في 12 أغسطس 2025، من <https://www.bog.gov.sa/ScientificContent/JudgeLibrary/Pages/default.aspx>

وسط حضور ومنافسة عدد من المؤسسات العالمية والحكومية،

al-Qānūniyyah, 1(3), 485–618.

Majallat al-‘Ulūm al-Insāniyyah wa-al-Ṭabī‘iyyah, 3(8), 171–198.

Nāḡī, Sārah. (2024). Is’hām al-taḥawwul al-raqmī fī da‘m al-qaḍā’ al-idārī (in Arabic). *Al-Majallah al-‘Arabiyyah lil-Nashr al-‘Ilmī*, 7(1), 210–228.

Al-Kharsānī, Sāmī ‘Abd al-Jabbār. (2021). Al-su‘ubāt al-qānūniyyah wa-al-‘ilmiyyah fī al-taqāḍī ‘an bu‘d: Al-Maghrib namūdha-jan (in Arabic). *Majallat Ibn Khaldūn lil-Dirāsāt al-Qānūniyyah wa-al-Iqtisādiyyah wa-al-Ijtīmā‘iyyah*, 1(2), 127–159.

‘Alī al-Dīn, Rashā, et al. (2024). Raqmanat al-qaḍā’: Tajārib ‘Arabiyyah (in Arabic). *Majallat al-Buḥūth al-Qānūniyyah wa-al-Iqtisādiyyah*, (14), 105–199.

Al-Lama‘ī, Yāsir. (2021). Islāḥ al-‘adālah al-jinā‘iyyah ‘an ṭarīq raqmanat al-ijrā‘āt al-jinā‘iyyah (in Arabic). *Majallat Kulliyat al-Sharī‘ah wa-al-Qānūn*, 3(2), 1370–1467.

Yūsuf, Aḥmad Shawqī. (2024). Al-jawānib al-ijrā‘iyyah wa-al-mawḍū‘iyyah li-iliktrūniyyat al-qaḍā’ (in Arabic). *Majallat al-Sharī‘ah wa-al-Qānūn*, 1(43), 1209–1308.

Al-Muḥammad, Ḥusām ‘Abd Allāh. (2023). Taṭawwural-qaḍā’ wa-nizāmih fī al-Mamlakah al-‘Arabiyyah al-Sa‘ūdiyyah (in Arabic). *Majallat al-Buḥūth al-Fiqhiyyah wa-al-Qānūniyyah*, (42), 1967–2071.

Al-Sulamī, al-Hunūf ‘Abd al-‘Azīz. (2024). Al-‘alāqah bayna mabda’ ‘alāniyyat al-jalasāt wa-al-taqāḍī ‘an bu‘d fī al-Mamlakah al-‘Arabiyyah al-Sa‘ūdiyyah (in Arabic). *Majallat al-Dirāsāt al-Qānūniyyah wa-al-Iqtisādiyyah*, 1(3), 22–58.

Al-Za‘ārah, Muḥammad. (2025). Wāqi‘ al-taḥawwul al-raqmī wa-subul taḥqīq al-na-jā‘ah al-qaḍā’iyyah (in Arabic). *Majallat al-Qānūn wa-al-‘Imāl al-Duwalīyyah*, (56), 153–165.

Ja‘far, Ḥātim. (2024). Al-taqāḍī al-iliktrūnī wa-al-amn al-saybarānī: Taḥaddiyāt wa-āfāq (in Arabic). *Majallat al-Buḥūth al-Qānūniyyah wa-al-Iqtisādiyyah, Special Issue*, 1372–1422.

Muḥammad, Muḥammad Ibrāhīm, & al-Baghdādī, Aḥmad Muḥammad. (2022). Al-qaḍā’ al-raqmī wa-al-maḥākīm al-iftirādiyyah (in Arabic). *Majallat Banha lil-‘Ulūm al-Insāniyyah*, 1(2), 141–173.

Nāḡī, ‘Amr Muḥammad. (2024). Āliyyāt id-khāl al-taḥawwul al-raqmī fī al-manzūmah al-qaḍā’iyyah (in Arabic). *Majallat al-Ḥuqūq lil-Buḥūth*

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published
by University of Ha'il



Ninth Year, Issue 31
Volume 2, September 2026